

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر

جيهان السيد*

ملخص

لقد حظيت العلاقة النظرية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر بقدر كبير من الجدل نظراً لما تتسم به من الغموض، حيث لم توجد الأدلة التطبيقية الكافية على ما إذا كانت العلاقة سلبية أم إيجابية. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الزمنية (1995 - 2016)، وذلك باستخدام مؤشر مدركات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وتم الاعتماد على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). وقد أوضحت النتائج وجود أثر سالب ومعنوي واضح للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل، بما يدعم فرضية «اليد المعوقة» للفساد. وعليه، فإن التحكم في الفساد يجعل الاقتصاد المصري أكثر جذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

Corruption and Foreign Direct Investment: An Empirical Study on Egypt

Gehan Elsayed

Abstract

The theoretical relationship between corruption and foreign direct investment (FDI) has been debated extensively in the literature in recent years. Yet the evidence on the impact of corruption on FDI remains ambiguous. The objective of this study is to measure the impact of corruption on FDI in the Egyptian economy in the short and long-run over the period (1995-2016), by using corruption perceptions index (CPI), published by transparency international (TI). Using The Bounds Testing Approach to Cointegration or Auto-regressive Distributed Lag model (ARDL), the results indicate that corruption has a negative and significant effect on FDI in both the short-run and long-run. This is consistent with the "Grabbing Hand" hypothesis of corruption. Therefore, controlling corruption may attract more FDI inflows to the Egyptian economy.

* مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، البريد الإلكتروني: gehanmmel@hotmail.com

أولاً: مقدمة

بعد الفساد «Cancer of Corruption» عقبة أساسية أمام النمو والتنمية والاستثمار، حيث أنه يوفر الدوافع لإهدار الموارد الاقتصادية وتشويه المنافسة، كما يقلل من فاعلية الإدارات الحكومية، ويشوه قرارات الإنفاق العام، ويقلل الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم يفقد الثقة ويضر بسمعة الدولة بصفة عامة (World Bank، 2014). وقد أوضحت الكثير من الدراسات (Mauro, 1995; Mauro, 1996; Balamoune & Ertimi & Saeh, 2013; Ferreira, 2013) أن الفساد يضر بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال قنوات أساسية من أهمها الاستثمار والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أهمية كبيرة في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، حيث يمثل مصدر هام لتوفير رؤوس الأموال والنقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية، ويعمل كقناة أساسية لنقل وانتشار التكنولوجيا، بالإضافة توفير فرص عمل وتدريب لعدد كبير من القوة العاملة. كما يسهل من نقل المهارات الإدارية ويدعم المنافسة في السوق المحلي، وبالتالي يساهم FDI في مواجهة فجوات التنمية «Development Gaps» في الدول النامية مثل فجوة الاستثمار وفجوة الصرف الأجنبي وفجوة الصادرات وفجوة الإيرادات الضريبية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في رفع معدل النمو الاقتصادي (Quazi, 2007: 1; Driffield, et al., 2010: 2; Anyanwu, 2011: 1; Marandei, 2013: 2; Baklouti & Boujelbne, 2014:89; Alshammari, 2015: 45; Bayar & Alakbarov, 2016: 303).

وتسعى كافة الدول النامية ومن بينها مصر إلى جذب أكبر قدر من تدفقات FDI، خاصة في ظل منافسة شديدة من جانب دول آسيا - مثل كوريا والصين وسنغافورة وإندونيسيا وتايلاند- التي تستحوذ على مستويات مرتفعة من FDI (Quazi، 2007: 1). حيث بلغت التدفقات العالمية حوالي 1.2 تريليون دولار عام 2014، حوالي نصفهم موجه إلى الدول الصاعدة (Bayar & Alakbarov, 2016: 303) وإنطلاقاً من ذلك حظيت العوامل المؤثرة على جذب FDI أو محدداته المختلفة الاقتصادية والمؤسسية والسياسية بقدر كبير من الاهتمام كمجال خصب ودائم التجديد.

وهناك اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بأثر المحددات المؤسسية مثل الفساد والحوكمة Governance - الذي يعتبر الفساد أحد مؤشراتهما-⁽¹⁾ كمحددات أكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل تحول اهتمامات وأهداف الشركات متعددة الجنسية من البحث عن الأسواق الكبيرة والعمالة الرخيصة والموارد الطبيعية Resource Seeking إلى البحث عن الكفاءة Efficiency Seeking، بل واتجهت بعض الدراسات (UNCTAD, 1996; Castro & Nunes, 2013; Subasat & Bellos, 2013a,b) إلى أبعد من ذلك عندما اعتبرت أن عوامل الحوكمة الجيدة من أهم المحددات لجذب FDI وبصفة خاصة الفساد، بحيث أصبحت المحددات التقليدية أقل أهمية.

وقد حظى الفساد على قدر أعلى من الاهتمام كعقبة أساسية أمام تدفقات FDI، ومن ثم تصدر الأجدات البحثية لحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومنظمة الشفافية الدولية، التي أوضحت أن الفساد مازال ظاهرة منتشرة على نطاق واسع (Smarzynska & Wei, 2000: 1; Castro & Nunes, 2013: 65). كما أوضح تقرير التنمية العالمية الصادر عن (World Bank (2017 بعنوان «Governance and the Law» أن التغلب على الفساد وتدعيم الحوكمة من أهم التحديات أمام الاستثمار والتنمية.

ولكن هناك قدر كبير من الجدل حول أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تصل الأدلة النظرية والتطبيقية إلى نتائج واضحة ومحددة حول ما إذا كانت العلاقة سلبية أم إيجابية، وإنما يوجد اتجاهين في هذا الشأن تم تسميتهم مجازاً «Sand the Wheels» و «Grease the Wheels» (AL-Sadig, 2009; :). Ferreira, 2013: 8; Aljazeera, 2016: 118; Subasat & Bellos, 2013a: 151; Marandei, 2013: 249; Tosun, 2014: 314) الاتجاه الأول، يوضح أن الفساد يعوق تدفقات FDI من خلال فرضية اليد المعوقة والطاردة «Grabbing Hand» نظراً لما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وزيادة حالة عدم التأكد. وعلى النقيض يوضح الاتجاه الثاني، أن الفساد يمكن أن يساعد ويجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يسمى فرضية اليد المساعدة «Helping Hand»، لأنه يقلل من المشاكل والعقبات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات الضعيفة والإجراءات البيروقراطية في الدولة المضيفة Host Country.

وفي هذا السياق تساءلت العديد من الدراسات مثل دراسة (Wei, 2000a,b) عن حالة الصين وبعض الدول الآسيوية مثل إندونيسيا التي استطاعت جذب قدر كبير من FDI في ظل مستوى مرتفع من الفساد، وهل تعتبر حالات خاصة غير متكررة لا يضر الفساد بها بتدفقات FDI. (2) وبالتالي أوضحت الدراسات أن الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون في إطار الدول الصاعدة والنامية فقط كما في بعض دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (Cuervo-Cazurra, 2008: 13; Pal, 2014: 1; Alshammari, 2015: 48). ومن ثم تتمثل مساهمة الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تختبر العلاقة على مستوى الاقتصاد المصري التي لم تتوفر الدراسات التطبيقية به في هذا المجال، وفي أحدث فترة زمنية ممكنة متاحة للبيانات.

وعلى مستوى الاقتصاد المصري، نجد أنه يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 انعكست في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومؤخراً يواجه أزمة شديدة في عرض الصرف الأجنبي منذ بداية عام 2016 مع ارتفاع سعر الصرف نتيجة انخفاض عرض الدولار من المصادر المختلفة، حيث يوجد انخفاض في عائدات السياحة وإيرادات قناة السويس في ظل الركود الاقتصادي العالمي، كذلك انخفاض تحويلات العاملين من الخارج وخاصة من الدول العربية في إطار الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وانخفاض الصادرات بسبب المشاكل الإنتاجية وغلغ الكثير من المصانع. وبالتالي يعد جذب الاستثمار الأجنبي من البدائل الهامة والسريعة لتوفير موارد مالية من النقد الأجنبي ودعم النمو الاقتصادي.

وقد أعلنت الحكومة المصرية رسمياً أن الاستثمار متضمناً الاستثمار الأجنبي المباشر من ضمن الأولويات الأساسية لها، وفي مارس 2015 تم تنظيم مؤتمر كبير لتشجيع الاستثمار الأجنبي بعنوان المؤتمر الاقتصادي لدعم وتنمية الاقتصاد المصري (EEDC) Egypt Economic Development Conference موضحاً خطة الإصلاح في مصر ومتوجهاً نحو سياسة استثمارية جديدة، ومستهدفاً ما يقرب من 36 بليون دولار من FDI.

وفي إطار ذلك تم القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتحسين مناخ الاستثمار انتهت بعدد من الإجراءات خلال عامي 2015 و 2016 (2-1: 2016، 2015، Bureau of Economic and Business Affairs). ولكن حجم تدفقات FDI الداخلة لمصر لم تكن على المستوى المطلوب والمتوقع منها، حيث وصلت حوالي 6.84 مليار دولار خلال العام المالي 2016/2015، مقارنة بحوالي 6.38 مليار دولار خلال عام 2015/2014 (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، 2017).⁽³⁾ مما أثار العديد من التساؤلات حول دور الفساد في التأثير عليها، حيث جاء ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد 108 ضمن 176 دولة لعام 2016 (Transparency International، 2017). كما تصدر الفساد ضمن الخمسة عقبات الأساسية التي تواجه مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر كما يوضحه مؤشر التنافسية العالمية (GCI) Global Competitiveness Index لعام 2016 (World Economic Forum، 2017: 168) وكذلك في التقييمات التي يقوم بها البنك الدولي عن مناخ الاستثمار Investment Climate Assessment (ICA) في السنوات المختلفة (World Bank، 2009).

وبالتالي فإن التساؤل الأساسي الذي يبلور مشكلة الدراسة الحالية هو: إلى أي مدى يمكن أن يساهم الفساد في إعاقة أو جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟ ومن هنا تحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية وهي: «يؤثر الفساد تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر»

ومن ثم فإن الهدف الأساسي للدراسة هو قياس أثر الفساد على تدفقات FDI إلى مصر، وذلك باستخدام مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI) Transparency International. وتم تقدير العلاقة بالاعتماد على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Auto-regressive Distributed Lag (ARDL)، الذي يتسم بتجنب كثير من المشاكل القياسية، خاصة في ظل انخفاض عدد المشاهدات، وذلك خلال الفترة (1995 - 2016)، حيث تتوفر البيانات عن مؤشر الفساد المستخدم مع بداية فترة الدراسة وحتى أحدث بيانات متاحة لتغيرات الدراسة.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء رئيسية بالإضافة إلى المقدمة. يذهب الجزء الأول إلى استعراض المفاهيم والأسباب للفساد وأهم المؤشرات التي تعبر عنه. وتم التطرق في الجزء الثاني إلى الخلفية النظرية للعلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محددات FDI في إطار النظريات الاقتصادية المرتبطة. وعرض الجزء الثالث أهم الأدبيات التطبيقية السابقة. ثم الجزء الرابع الذي حاول تحليل أوضاع الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. وتضمن الجزء الخامس الإطار التطبيقي لقياس تأثير الفساد على FDI في مصر، بما يشمل من توصيف المتغيرات ومصادر البيانات وتحديد نموذج القياس المستخدم، يليه الخلاصة والنتائج.

ثانياً: الفساد: المفهوم- الأسباب- المؤشرات

1.2 مفهوم الفساد

يعد الفساد ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد لا تؤثر فقط على الدول النامية ولكن تعاني منها أيضاً الدول المتقدمة ولكن بدرجات متفاوتة، ولا يوجد اتفاق على مفهوم موحد وشامل للفساد على المستوى الدولي.

ولقد تواجدت العديد من التعريفات للفساد، حيث تم تعريفه من جانب Enterprise Survey of World Bank على أنه «نسبة المدفوعات غير الرسمية التي يتم منحها للموظف العام أو الحكومي» (Aljazeera, 2016).

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر 49

(117). وهنا نجد أن هذا التعريف قد ضيق نطاق الفساد وحصره فقط في أحد أدواته وأشكاله الرئيسية، وهي منح المدفوعات غير القانونية أو الرشاوي .

وكذلك تم تعريفه على أنه ”دفع الرشاوي إلى الموظفين الحكوميين للحصول على مزايا خاصة مثل التصاريح وتراخيص الاستثمار والتقييم الضريبي . . .“ (AL-Sadig, 2009: 267). ويختلف هذا التعريف عن السابق فقط في أنه يحاول توضيح المجالات المختلفة التي يمكن أن تعاني من الفساد بشكل أكبر .

كما تم تعريف الفساد أيضاً على أنه ”ترتيبات تتضمن تبادل خاص بين طرفين (الموظف الحكومي والمستثمر الأجنبي) ولديه تأثير على تخصيص الموارد في الوقت الحالي أو المستقبل“ (AL-Sadig, 2009: 268). ويركز هذا التعريف على الأطراف التي ترتبط في معاملات الفساد، مع إلقاء الضوء على آثاره بشكل سريع وغير تفصيلي .

وقد قام البنك الدولي بتعريف الفساد على أنه ”إساءة استخدام السلطة العامة Public Power لتحقيق مكاسب خاصة“. وهو من التعريفات التي حظيت بقبول كبير (World Bank, 2017:77; Ferreira, 2013: 2; Cuervo-Cazurra, 2008:12).

إلا أنه يتضح من التعريفات السابقة أنها تركز على الفساد في القطاع الحكومي والعام فقط . ولكن أوضحت الدراسات أن الفساد يمثل مشكلة اقتصادية تتواجد في كل من مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء، إلا أن فساد الموظف العام يعد موضوع على درجة كبيرة من الأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ربما تكون السيطرة عليه تساعد بشكل كبير في السيطرة على الفساد في القطاع الخاص (Habib & Zurawicki, 2002: 292; Castro & Nunes, 2013: 62; Zurawicki & Habib, 2010: 1; World Bank, 2014).

ولكن التعريف الأكثر شيوعاً وقبولاً على المستوى العالمي واستخداماً في الأدبيات الاقتصادية المختلفة (Cuervo-Cazurra, 2008:12; Alshammari, 2015:48; Quazi, 2014:235; Ho Hsu, 2006:3;) هو تعريف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)⁽⁴⁾ للفساد على أنه «إساءة استغلال السلطة الموكلة Entrusted Power لتحقيق مكاسب خاصة“. ويعد هذا التعريف أوسع نطاقاً لأنه لم يقصر الفساد على قطاع معين، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل القطاع الخاص .

وعلى مستوى الاقتصاد المصري فقد اعتمد التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة (2007) على مفهوم للفساد يتوافق تماماً مع مفهوم منظمة الشفافية على أنه ”إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة“ (وزارة الدولة للتنمية الإدارية، 2007: 1). كذلك أوضحت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر (2014) أن تعريف منظمة الشفافية هو الأكثر قبولاً على المستوى العالمي.⁽⁵⁾

ويأخذ الفساد أشكالاً كثيرة منها الرشوة والتزوير والإختلاس والمحسوبية والوساطة والتهرب الضريبي والكسب غير المشروع من خلال السلطة والنفوذ، مما يمثل اختراق للقانون (Ho Hsu, 2006:3; AL-Sadig, 2009: 268).

وللفساد أنواع عديدة تختلف باختلاف المعيار المتخذ أساساً للتفرقة، حيث يمكن تصنيف الفساد بناء على معيار تنظيم المعاملات إلى الفساد المنظم «Pervasive or Organized»، والفساد غير المنظم «Arbitrary or Disorganized»، حيث يعكس الفساد المنظم درجة تعميم الفساد في القطاع العام، ومدى انتشاره عبر كل المؤسسات ومن خلال المديرين والمسؤولين اللذين يرتبطوا بممارسات فساد مخططة، ويكون منتشرًا بشكل كبير في الدولة، بحيث تصبح الرشاوي روتين دائم يقوم به كافة المتعاملين مع الجهات الحكومية ولا تتوافر أى حوافز قوية لمحاربة هذا النظام أو تغييره (غالباً يحقق المستهدف منه بعد دفع الرشاوي). الأمر الذي يؤدي إلى جعل الشركات الأجنبية ترتبط بممارسات فاسدة في ظل هذه البيئة. بينما الفساد غير المنظم Isolated يمكن أن يكون قليل الحدوث ويتم بشكل فردي من جانب بعض الأفراد، وتظل هناك حالة من عدم التأكد بشأن إتمام العمل أو القيام بالخدمة حتى بعد دفع الرشاوي. كذلك يصنف الفساد من حيث معيار الفئة الممارسة له، إلى الفساد الكبير Grand Corruption الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين والسياسيين، ويتم بأنه منظماً ويحقق عوائد كبيرة، والفساد الصغير Petty Corruption الذي يمارسه صغار الموظفين لتعويض الراتب المنخفض، ويتم بشكل غير منظم. كما يمكن تصنيف الفساد من حيث المستوى أو القطاع الذي يحدث فيه، إلى الفساد السياسي Political Corruption الذي تقوم به النخب السياسية بالموافقة على وضع سياسات عامة تخدم مصالحها الشخصية، والفساد البيروقراطي أو الإداري Bureaucratic Corruption الذي يقوم به الموظف الحكومي عند توفيره للخدمات العامة (Zurawicki & Habib, 2010: 1; Wei, 2000b: 3; Ferreira, 2013: 3; Cuervo-Cazurra, 2008:13-16).

وقد أوضحت الدراسات أن الفساد حتى ينشأ ويستمر يجب أن تتواجد على الأقل ثلاثة شروط أساسية تتمثل في: وجود سلطة تقديرية Discretionary Power للمسئول العام في تصميم وإدارة اللوائح والسياسات بطريقة تحكومية، ووجود عوائد اقتصادية Economic Rent يمكن إنتزاعها والحصول عليها، ووجود مؤسسات ضعيفة Weak Institutions (Aidt, 2003: 632-633; Ho Hsu, 2006:4; Balamoune & Ndikumana, 2008: 3).

2.2 أسباب الفساد

هناك العديد من الأسباب الهامة للفساد، من أهمها التدخل الحكومي في الاقتصاد، والسيطرة على الكثير من المشروعات واحتكار معظم الخدمات الأساسية. وقد أوضحت دراسة (Mauro 1996) أن هذا التدخل يأخذ مظاهر عديدة من أهمها القيود على التجارة الدولية، حيث وجود قيود كمية على الواردات سوف يجعل المستوردين لديهم الحافز لمنح رشاوى للموظفين المختصين للحصول على تراخيص الإستيراد. وفي نفس السياق في حالة حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ربما يحفز المنتج المحلي على دفع الرشاوي. وكذلك السياسات الاقتصادية غير الملائمة ومنها السياسة الصناعية وما يرتبط بها من دعم حكومي للصناعة قد يمثل مصدر للعائد، والرقابة على الأسعار وممارسات تخصيص النقد الأجنبي.

وينتشر الفساد بشكل كبير في الاقتصاديات الصاعدة «Transition Economies» والدول النامية ومنها مصر، نتيجة توافر الظروف التي تدعم فرص الفساد. ومن هذه الأسباب انتشار الفقر وانخفاض مستوى الأجور خاصة في الجهاز الإداري بالدولة والوحدات المعنية بتوفير الخدمات العامة، وعدم توافر الضمانات الاجتماعية الكافية، بما يدفع إلى البحث عن المزيد من الدخل. كذلك وجود الاحتكارات خاصة بالسلع الاستراتيجية

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر 51

ومن ثم تشوه المنافسة، بالإضافة إلى عدم توفر الشفافية الكافية وضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية، وغياب المساءلة والمحاسبة والتراخي في تنفيذ العقوبات، خاصة في ظل سرية ممارسات الفساد وصعوبة الكشف عنها. (7) ويزداد الأمر خطورة في ظل القبول الاجتماعي أحياناً للفساد الصغير وإظهاره على أنه وسيلة مقبولة للحصول على الحقوق، وأيضاً في ظل الفساد المنظم ووجود عدد أكبر من المشتركين به (World Bank, 1998: 2; Wei, 2000b: 2). (8)

ويعد ضعف النظام وانتشار الروتين والبيروقراطية الحكومية وكثرة وتعقد الإجراءات والمستندات والتوقيعات المطلوبة، ومن ثم ضرورة الحصول على العديد من التراخيص والتصاريح من جانب الشركات الأجنبية، من الأسباب الهامة لخلق مناخ ملائم للفساد ومنح الرشاوي للموظفين الحكوميين من أجل إنجاز الأعمال أو للحصول على مزايا حكومية أو تجنب دفع تكاليف أو التعرض للإلتزامات القانونية معينة (Hines, 1995: 1; Delios, 2005: 3; Ho Hsu, 2006: 4; Castro & Nunes, 2013: 62).

3.2 مؤشرات الفساد

يعانى الفساد من صعوبات عديدة في قياسه والتعبير عنه بشكل كمي، نظراً لكون الفساد معاملات غير قانونية وتتم بشكل سرى. وتوجد بعض المؤشرات المتاحة للفساد تعتمد على مدى إدراك الفساد، منها مؤشرات تعتمد على تقديرات خبراء متخصصين في الشركات الدولية الكبرى مثل المؤشر الصادر عن Business International (BI)، أحد فروع وحدة الذكاء الاقتصادي (EIU) Economic Intelligence Unit للفترة من (1980 - 1983) ليغطي حوالي 70 دولة. وكذلك مؤشر الدليل الدولي للمخاطر International Country Risk Guide (ICRG) الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية Political Risk Services Group كمؤشر تقريبي للفساد. (9) كما يوجد نوع ثاني من المؤشرات يعتمد على دراسات مسحية Surveys بناء على استقصاء موجه للمتخصصين والحصول على متوسط لتقديرات المشاركين مثل المؤشرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في تقرير التنافسية الدولية عام 1997 Global Competitiveness Report (GCR). (Hines, 1995: 7-8; Wei, 2000a: 308-309; Wei, 2000b: 3; Zurawicki &) . (Habib, 2010: 1-2; Alesina & Weder, 1999: 7-8; Wei, 1997; Kraay & Murrell, 2013: 4-5). كما يوجد أيضاً مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption الصادر عن البنك الدولي منذ عام 1996 كمؤشر فرعي ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) Worldwide Governance Indicators. (10)

ويعد مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International (TI)

(TI) International منذ 1995 من أكثر المؤشرات قبولاً واستخداماً في قياس الفساد (Hawthorne, 2013:1). (11) وهو مؤشر تجميعي يوفر البيانات بشكل موحد ويرتب الدول من خلال معدل تكرار الرشاوي ومدى إدراك وجود الفساد في الجهاز الإداري والقطاعات الحكومية والعامة وبين السياسيين في الدولة المعنية. ويعتمد المؤشر على مجموعة من من المسوحات والاستطلاعات المصممة لهذا الغرض تتم بواسطة متخصصين من جهات عديدة، وتتراوح قيمته بين الصفر (فساد تام) وعشرة (عدم وجود فساد). ويعطى مؤشر جيد عن مدى تغير أوضاع الفساد في الدولة للأفضل أم للأسوأ، ويغطي نطاق واسع من الدول حوالي 180 دولة. وبالتالي هو من أفضل المؤشرات المعبرة عن الفساد على خلاف بعض المؤشرات الأخرى التي تهتم بعنصر المخاطرة في الدول، بحيث

تتضمن مخاطر معينة مثل عدم الاستقرار السياسي ومخاطر الإرهاب ومنها مخاطر الفساد (Smarzynska & Wei, 2000: 9; Zurawicki & Habib, 2010: 1; Springis, 2012: 147; Marandei, 2013:315; Ertimi & Saeh, 2013:1-3; Aljazeera, 2016: 117-118). لذلك سوف تقوم الدراسة الحالية بالاعتماد على هذا المؤشر. (12)

ثالثاً: العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: الخلفية النظرية

يعد وضع نموذج خاص بمحددات الاستثمار الأجنبي على درجة عالية من الصعوبة نظراً لتعدد العوامل المؤثرة عليه وتعدد التصنيفات المختلفة لهذه المحددات. ومن أشهر النماذج قبولاً في نظريات الاستثمار الأجنبي نموذج ((Ownership, Location, and Internalization (OLI) الذي تم تطويره من جانب Dunning (1988)) ويوضح أن الشركات الأجنبية تستثمر في الخارج بحثاً عن ثلاث أنواع من المزايا تتعلق ب (الملكية- الموقع- الاستيعاب الداخلي). حيث يوضح عامل الملكية (O) مدى توفر مزايا الملكية للشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية بما يمكنها من إنجاز أعمالها داخل السوق المحلي، وقد يرتبط ذلك بمزايا تكنولوجية أو تنظيمية أو ضريبية. وعامل الموقع (L) أى المزايا التنافسية للموقع بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يتخذ قراره بالمقارنة بين التصدير أو الاستثمار في الخارج، مثل مزايا العمالة، والموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري، والبنية الأساسية وغيرها من العوامل التي تجعل اختيار دولة معينة أكثر جاذبية من دولة أخرى. ويستهدف هذا النوع من الاستثمار الأجنبي تغطية وتوفير العرض من المنتج في السوق المحلي للدولة المضيفة من خلال فرع تابع للشركة في دولة المصدر Source Country (الاستثمار الأجنبي الأفقي Horizontal FDI)، وهنا يكون حجم السوق والانفتاح التجاري من المحددات الهامة. والعنصر الثالث عنصر الاستيعاب الداخلي (I) وينتج من استغلال العيوب Source Country Imperfections في الأسواق الخارجية مثل الفساد متضمناً حالة عدم التأكد ارتفاع تكاليف إتمام المعاملات الاقتصادية، أو التي يتم تحملها للوصول إلى المعلومة بشكل أسرع وتوليد المعارف بشكل أكثر كفاءة، وكذلك الضعف بالجهاز الإداري للدولة والروتين وتعقد الإجراءات. وفي هذه الحالة قد يستهدف FDI نقل جزء أو مرحلة من عملية الإنتاج، مثل إنتاج المكونات والأجزاء وقطع الغيار في مواقع مختلفة بما يؤدي إلى مزايا انخفاض التكلفة (الاستثمار الأجنبي الرأسي Vertical FDI) (Anyanwu, 2011: 9-10; Springis, 2012: 145; Barassi & Zhou, 2012: 234; Quazi, 2014: 4).

كما توجد أربع تصنيفات أخرى أساسية لمحددات FDI تتمثل في، أولاً: البحث عن السوق Market-seeking، ويتضمن توفير المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدولة المضيفة خاصة التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة أو فتح أسواق جديدة، ويمكن التعبير عنه من خلال حجم السوق ومعدل نمو الدخل الفردي. ثانياً: البحث عن الموارد Resource-seeking، ويتضمن تأمين الإمدادات من الموارد من مواد خام وعمالة رخيصة. ثالثاً: البحث عن الكفاءة Efficiency-seeking من خلال قاعدة إنتاج كفاء منخفضة التكلفة تخدم الأسواق المحلية والعالمية المحتملة، ويرتبط ذلك بالعمالة الماهرة المتعلمة والمدربة وإنتاجيتها، واعتبارات تكاليف النقل والاتصالات والبنية الأساسية المرتبطة بها. ورابعاً: البحث عن أصول استراتيجية Created-asset-seeking لتحديث القدرات الإنتاجية من خلال الاستحواذ على أصول جديدة قد تتعلق بالبحوث والتطوير والابتكارات والتكنولوجيا المتقدمة، وقد يتم ذلك من خلال عمليات التملك أو الاندماج (Ho Hsu, 2006: 8; Anyanwu, 2011: 9).

ومن التقسيمات الهامة أيضاً لمحددات FDI التي استخدمت في الأدبيات السابقة، عوامل الجذب Pull Factors، وهي العوامل المحلية أو المرتبطة بالدولة المضيفة مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحالة عدم التأكد المرتبطة بالدولة المضيفة. ويعبر عنها بحجم السوق ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح التجاري والفساد والبيروقراطية والحرية الاقتصادية وغيرهم من العوامل الأخرى. بينما عوامل الدفع Push Factors، ترتبط بظروف دولة المصدر أو الدولة الأم. كما توجد تقسيمات أخرى لمحددات FDI مثل عوامل مرتبطة بجانب العرض «Supply Side» مثل التعليم والعمالة الماهرة والبحوث والتطوير والبنية الأساسية. وعوامل خاصة بجانب الطلب «Demand Side» وهي العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالدولة المضيفة أو عوامل الجذب مثل حجم السوق. وكذلك العوامل المؤسسية «Institutional Factors» مثل الفساد والبيروقراطية والمخاطر السياسية وحقوق الملكية الفكرية (UNCTAD, 1998; Anyanwu, 2011: 8-10; Castro & Nunes, 2013: 70).

وبالرغم من أنه لا توجد نظرية اقتصادية محددة توضح العلاقة بين الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة، وإنما توجد عدد من الفرضيات التي تم اختبارها في الدراسات المختلفة لتحديد الارتباط بين المتغيرين (Ho Hsu, 2006: 8)، إلا أن الفساد من العوامل التي حظيت بالمزيد من الاهتمام مؤخراً من حيث تأثيره على FDI. حيث يؤثر على الشروط الثلاثة لنموذج (OLI)، وبصفة خاصة على كل من المزايا المتعلقة بجاذبية الموقع (L) بالنسبة للمستثمر الأجنبي وكذلك (I) لأنه يرفع من تكاليف المعاملات (Habib & Zurawicki, 2002:292). (Springis, 2012: 145; Quazi, 2014: 234).

ولقد بدأ الاهتمام بأثر الفساد على FDI من منتصف التسعينات، حيث لم يتم الاهتمام بهذا الموضوع وظهوره كعنوان منفصل للأدبيات إلا منذ دراسة (Hines 1995). ولكن منذ ذلك الحين، هناك جدل واسع في الأدبيات حول ما إذا كان الفساد يعتبر عنصر محفز أم معوق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نظرياً لا بد من التفرقة بين اتجاهين لأثر الفساد على تدفقات FDI هما، الأثر السلبي أو فرضية اليد المعوقة «Grabbing Hand» والأثر الإيجابي أو فرضية اليد المساعدة «Helping Hand». ولم تصل الدراسات التطبيقية إلى إجابة واضحة في هذا الشأن، حيث أن بعض الدول مثل الصين والبرازيل وتايواند والمكسيك جذبت قدر كبير من تدفقات FDI بالرغم من أنها تعاني من معدلات مرتفعة نسبياً من الفساد، وذلك على خلاف بعض الدول الأخرى مثل إيطاليا التي تسجل قدر منخفض نسبياً من الفساد تجذب قدر متواضع من تدفقات الاستثمار الأجنبي (Habib & Zurawicki, 2002:291).⁽¹³⁾ وحل هذا اللغز حظى باهتمام كبير من جانب الاقتصاديين، ولكن مازالت الأبحاث التطبيقية في هذا المجال غير كافية. وسوف نوضح فيما يلي كلاً من الأثر السلبي ثم الإيجابي للفساد على FDI.

1.3 الأثر السلبي للفساد على FDI

يوضح الاتجاه الأول فرضية اليد المعوقة «Grabbing Hand» أن الفساد يؤدي بشكل مباشر إلى آثار سلبية على FDI فيما يسمى «Sand the Wheel». أولاً: يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف المعاملات وإنجاز الأعمال Doing Business الذي يتحملها المستثمر الأجنبي من خلال دفع الرشاوي والعمولات للموظفين والسياسيين والجهات المختلفة للمحليات من أجل إتمام إجراءات العقود والصفقات خاصة الكبيرة، أو الحصول على تراخيص،

أو حق الانتفاع أو تقييم ضريبي... الأمر الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وإهدارها. ثانياً: يزيد الفساد من حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر، وذلك لأن العقود المرتبطة بالفساد ليست قابلة للتنفيذ بحكم المحكمة. كما يؤدي إلى توليد مخاطر إضافية مرتبطة بإمكانية فقدان الثقة والسمعة الجيدة الخاصة بعلامة تجارية أو شركة متعددة الجنسية خاصة في حالة التورط في فساد دولي. وثالثاً: يؤدي إلى تشوهات في المنافسة بالسوق بمنح بعض الشركات مزايا وحقوق تفضيلية لا تتوافر لشركات أخرى بما يجعلها أكثر ربحية من غيرها، وبالتالي تخفيض المنافسة في السوق المحلي يقلل الكفاءة لكل من الشركات المحلية والأجنبية. ومن ثم يكون الفساد في هذه الحالة عائق هام أمام الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تخفيض الأرباح المتوقعة منه، ويقلل من احتمالية تدفق FDI طويل الأجل والاتجاه نحو التدفقات الاستثمارية قصيرة الأجل أو اتخاذ القرار بعدم الاستثمار نهائياً في هذه الدولة المضيفة (Ho Hsu, 2006:14; Habib & Zurawicki, 2002:292; Delios, 2005:2; Marandei, 2013:314; Quazi, 2014:231; Aljazaerli, 2016:118; Bayar & Alakbarov, 2016: 303).

كما يزيد الفساد أيضاً من احتمالية تفضيل المستثمر الأجنبي للمشروعات المشتركة مع المستثمر المحلي بشكل أكبر من المشروعات المملوكة بالكامل، وذلك لأن الشريك المحلي يمكن أن يكون لديه مزايا وقدرة أفضل على التفاوض مع الجهات التي تعاني من الفساد (Smarzynska & Wei, 2000: 2; Tosun, 2014:250; Belgibayeva & Plekhanov, 2015:2-3). كذلك يزيد الفساد في هذه الحالة من الاعتماد على القروض البنكية المحلية، ومن ثم زيادة احتمالات التعرض للأزمات المالية أو أزمات العملة (Teskoz, 2006: 7).

وفي سياق الأثر السلبي للفساد، أوضح (Wie 2000b) في دراسته أن الفساد يمثل بمثابة الزيادة في معدل الضريبة على الشركات الأجنبية بما يعمل على تخفيض تدفقات FD. بل وأوضح البعض أن الأثر السلبي للفساد يكون أكبر مقارنة بالأثر السلبي المترتب على زيادة الضريبة (Tosun, 2014:249). ويرجع ذلك إلى أن الرشاوي التي يتم دفعها مقابل تأدية الخدمات الحكومية تمثل أعباء غير متوقعة بالنسبة للشركات الأجنبية على عكس الضريبة تكون معلومة ومحددة (Quazi, 2014:233).

كما أن الفساد يمكن أن يؤثر سلبياً على FDI ولكن بشكل غير مباشر أيضاً، من خلال الأثر على مناخ الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الدولة المضيفة، الأمر الذي يقلل من جاذبيتها للاستثمار. حيث أوضح (Mauro 1995) أن الفساد يؤثر سلبياً على الاستثمار والنمو. كما أوضح (Shleifer & Vishny 1993) أن الفساد يعمل على الابتعاد عن المشروعات مرتفعة القيمة Highest Value Projects مثل التعليم والصحة، وتفضيل مشروعات أخرى مثل البنية الأساسية، والتي تسمح بفرص أفضل للفساد، كما تعطى فرصة للمزيد من الاحتكارات التي تمنع الدخول الجديد في المجال بما لا يحفز على الابتكار والتطوير. الأمر الذي يترتب عليه انخفاض جودة البنية الأساسية وإنتاجية الاستثمارات العامة والخدمات الصحية والتعليمية، ومن ثم سوء تخصيص للموارد الاقتصادية وإهدار للمال العام، وزيادة النفقات على حساب الإيرادات، وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، بما يساهم في انخفاض الأجور وانتشار الفقر (Baliamoune & Ndikumana, 2008: 3; Aidt, 2009: 271; AL-Sadig, 2009: 267; Quazi, 2014:233; Marandei, 2013: 314).

وقد قامت بعض الدراسات بالترقية بين أثر الفساد المنظم والفساد غير المنظم على تدفقات FDI، حيث يؤدي الفساد المنظم إلى جعل الشركات الأجنبية ترتبط بممارسات فاسدة في ظل هذه البيئة التي ينتشر بها الفساد،

ويتوقع من رواء ذلك ارتفاع كبير في تكاليف إنجاز الأعمال ومن ثم تخفيض تدفقات FDI. ويشير البعض إلى أن أثر الفساد غير المنظم ربما يكون أكثر خطورة على FDI من المنظم نظراً لما يتضمنه من حالة عدم التأكد والغموض بشأن تنفيذ المعاملة المرتبطة به، ولأن المستثمر ربما يتعرض لطلب رشوة من موظفين مختلفين لأداء نفس الخدمة نتيجة عدم التنسيق بينهم، وبالتالي يصعب على المستثمر تحديد التكلفة وتقدير الربحية، ومن ثم يؤثر هذا النوع سلباً على تدفقات FDI. بينما في ظل الفساد المنظم فإن المدفوعات غير القانونية المرتبطة به سوف تكون في شكل ضريبة ثابتة على الاستثمار ويكمن توقعها والتنبؤ بها (Ferreira, et al., 2013: 3-5). ولكن اختلفت دراسة Cuervo-Cazurra (2008) عن النتيجة السابقة موضحاً أن المستثمر الأجنبي يفضل التعامل مع فساد مجهول في شكل فساد غير منظم أو صغير أكثر من فساد معلوم ومؤكد في شكل فساد منظم ومنتشر، خاصة في الدول الصاعدة التي هي تعاني بالفعل من حالة شائعة من عدم التأكد بشأن مناخ الاستثمار ولا توجد قواعد واضحة لممارسة الأعمال خاصة مع الجهات الحكومية.

2.3 الأثر الإيجابي للفساد على FDI

وفي المقابل يوضح الاتجاه الثاني فرضية اليد المساعدة «Helping Hand» الأثر الإيجابي للفساد على FDI، الذي ينتج من خلال دور الفساد في تسهيل المعاملات «Grease the Wheel»، حيث تمثل الرشاوي والعمولات بمثابة «Speed Money» تعمل على الإسراع بإتمام المعاملات وتقلل من حالة عدم التأكد، وتمكن المستثمر الأجنبي من التغلب على القواعد والقوانين والمؤسسات الحكومية الضعيفة واللوائح المتزايدة، ووجود الروتين وصفوف الانتظار التي تمثل قيود ومعوقات للمعاملات. الأمر الذي يقلل من التكاليف المرتبطة بالتأجيل وزيادة زمن إتمام المعاملات. كما أن الموظف الحكومي الذي يتقاضى المدفوعات غير القانونية يعمل بشكل أكثر جدية وإنتاجية. ومن ثم يؤدي الفساد في هذه الحالة لخلق كفاءة بتسريع عملية اتخاذ القرارات خاصة في حالة الفساد الصغير «Petty Corruption» (Mauro, 1995: 682; Delios, 2005: 2; Ho Hsu, 2006: 607; Marandei, 2013: 314; Driffield, 2010:2; Subasat & Bellos, 2013: 151; Quazi, 2014: 303; Bayar & Alakbarov, 2016: 232). وبالتالي ينظر إلى الفساد في هذه الحالة على أنه يساهم في تحقيق ثاني أفضل نتائج «Seconde Best Outcomes» بخفيف أثر التثوهات الناتجة عن السياسات الحكومية السيئة (Belgibayeva & Plekhanov, 2015: 2-3).

وقد أوضح Shleifer & Vishny (1993) أن الحكومات الضعيفة التي لا تستطيع الرقابة على الأجهزة والمؤسسات بما يؤدي إلى انتشار الرشاوي يجعل الشركات الأجنبية تضطر للتعامل والتكيف مع الفساد في هذه الدول بدلاً من مكافحته، لتتمكن من إنجاز أعمالها ولتأمين العائد على استثمارها. ويعكس ذلك ارتفاع تكاليف مواجهة ومكافحة الفساد بشكل كبير بالنسبة للشركات الأجنبية (Pal, 2014:3).

ومن هنا تقترح بعض الدراسات أن فرضية اليد المساعدة صالحة فقط بالنسبة للدول النامية والصاعدة مثل الصين وبعض الدول الآسيوية وغيرها، حيث أن التنبؤ بالفساد في هذه الدول يخفض من أثره السلبي على FDI (Tosun, 2014:249-250; Alshammari, 2015:48; Aljazeera, 2016: 118).

كذلك أوضحت دراسة Ferreira (2013) أن المستثمر الذي يأتي من دولة تعاني من مستوى فساد مشابه للفساد في الدولة المضيفة يكون لديه قدرة أكبر وخبرات سابقة في التعامل مع الفساد والتفاوض بشأن المدفوعات.

وبالتالي تفضل الشركات الأجنبية التعامل مع الدول المشابهة لها. كذلك أكدت دراسة Cuervo-Cazurra (2008) على أهمية نوع الفساد كمحدد للأثر النهائي للفساد في إعاقه أو جذب تدفقات FDI.

رابعاً: الدراسات التطبيقية السابقة

لقد اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية حول أثر الفساد على تدفقات FDI، حيث أوضحت الكثير منها أثر سلبي للفساد، كما أوضحت القليل منها أثر إيجابي أو غير متماثل بين المجموعات المختلفة من الدول المتقدمة والنامية، في حين لم تتوصل دراسات أخرى لعلاقة معنوية بينهما. وبالتالي يستعرض هذا الجزء معظم الدراسات السابقة، وسوف يتم البدء بالدراسات التي توصلت إلى أثر سلبي للفساد وهي الأكثر شيوعاً، ثم الدراسات السابقة التي توصلت لأثر إيجابي ومختلط للفساد يليها مباشرة التي توصلت لأثر غير معنوي.

4.1 الدراسات التي أوضحت أثر سلبي للفساد على FDI

تعتبر دراسة Hines (1995) من الدراسات الأولى في هذا المجال والتي قامت باختبار أثر الفساد على الاستثمارات الأمريكية إلى 35 دولة خلال الفترة (1977 - 1982)، بالاعتماد على (BI) كمؤشر للفساد. وتوصلت إلى أن FDI يتأثر سلبياً بمستوى الفساد في الدولة المضيفة، والذي قام بتفسيره كدليل على أثر القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1977 ضد ممارسات الفساد (Foreign Corrupt Practices Act 1977).

وقد أوضح Wei (1997) في دراسته عن أثر الفساد وما ينتج عنه من حالة عدم التأكد -Corruption Induced Uncertainty على FDI في بعض الدول مثل سنغافورة والمكسيك لعام 1991، أن له أثر سلبي ومعنوي يعادل الارتفاع في معدل الضريبة بحوالي 32% باستخدام طريقة OLS. كما أكدت دراسة نفس الباحث Wei (2000a) على هذا الأثر السلبي للفساد على FDI من خلال مجموعة من الدول تتباين في مستويات الفساد خلال الفترة (1980 - 1996) باستخدام انحدار الآثار الثابتة، وبالاعتماد على مؤشر مجموعة المخاطر والبنك الدولي.

وهدفت دراسة Wei (2000b) إلى التركيز على بحث أثر الفساد والضرائب FDI في 12 دولة مصدر معظمها من دول OECD إلى 45 دولة مضيضة لعام 1990، وتوصلت إلى أن تأثير الفساد يمثل نفس أثر الزيادة في معدل الضريبة - بحوالي 50%- على الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة. وقد اعتمدت على ثلاثة مؤشرات مختلفة للفساد (BI) و (ICRG) و (TI) وفقاً للبيانات المتاحة عنهم باستخدام طريقة OLS.

وبالتركيز على عينة من الشركات في دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية خلال عام 1990، توصلت دراسة Smarzynska & Wei (2000) إلى أثر سلبي للفساد على تدفقات FDI، كما أن المستثمر يفضل الدخول في مشروعات مشتركة مع المستثمر المحلي كلما ارتفع مستوى الفساد في الدولة المستقبلية، وذلك باستخدام بعض مؤشرات الفساد الصادرة عن TI والبنك الدولي.

كما هدفت دراسة Habib & Zurawicki (2002) إلى بحث أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 89 دولة تتضمن دول نامية ومتقدمة للفترة الزمنية (1996 - 1998)، وتوصلت إلى أن FDI يتجنب الفساد لما يترتب عليه من عدم كفاءة في إتمام المعاملات، وقد تم الاعتماد على انحدار OLS باستخدام مؤشر CPI. وتوصلت دراسة Ho Hsu (2006) أن الفساد يعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 77 دولة نامية خلال

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر 57

الفترة (2002-2005) باستخدام مؤشر إدراك الفساد CPI، وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة
.Generalized Method of Moments (GMM).

وقد اختبرت دراسة (2009) AL-Sadig أثر الفساد على تدفقات FDI في 117 دولة مستقبلة متقدمة
ونامية خلال الفترة (1984-2004)، باستخدام مؤشر الفساد ICRG، وتوصلت إلى أن الفساد يؤثر سلباً على
. FDI

كذلك قامت دراسة (2010) Driffield، et al. بدراسة أثر الفساد على FDI في 58 ألف شركة في 11
دولة من الدول الصاعدة بوسط وشرق أوروبا مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين مستوى الفساد في الدولة المضيفة
ودولة المصدر، باستخدام مؤشر الفساد ICRG خلال الفترة (1998 - 2006). وتوصلت إلى أن الفساد يقلل من
استثمارات الشركات في FDI.

وتوصلت دراسة (2012) Springis في 178 دولة خلال الفترة (2004 - 2009) إلى أن تخفيض
مستوى الفساد يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بما يدعم الأثر السلبي للفساد، باستخدام مؤشر CPI
وباستخدام طريقة (GLS) Generalized Least Square.

كما قامت دراسة (2013) Ferreira، et al. بدراسة أثر الفساد على تدفقات FDI في كل من 49 دولة
مضيفة من دول OECD و 28 دولة مصدر خلال عام 2008 باستخدام مؤشر CPI مع محاولة التفرقة بين أثر
الفساد المنظم وغير المنظم، وبالإعتماد على نموذج الجاذبية. وتوصلت إلى أن الفساد المنظم يؤثر سلباً على تدفقات
FDI، بينما لم يكن نفس الوضع بالنسبة للفساد غير المنظم. كما أن المستثمر في الدولة الأم ذات المستويات المرتفعة
من الفساد لا يتأثر بشكل كبير بالمستويات المرتفعة من الفساد في الدولة المضيفة.

كما قامت دراسة (2013) Castro & Nunes ببحث أثر الفساد على التدفقات الداخلة من FDI إلى
73 دولة خلال الفترة (1998 - 2008) باستخدام مؤشر CPI وبالإعتماد على انحدار Fixed Effects GLS،
وتوصلت النتائج إلى أن أثر سلبي للفساد على FDI.

واختبرت دراسة (2013) Amarandei أثر الفساد على تدفقات FDI في عشرة دول من وسط وشرق
أوروبا باستخدام مؤشر الفساد CPI خلال الفترة (2000 - 2012). وقد دعمت النتائج الاتجاه الغالب للتأثير
السلبي والمعنوي للفساد ولكن بدرجة أقل مما هو متوقع.

كذلك تضمنت دراسة (2014) Tosun، et al. قياس العلاقة السببية بين الفساد و FDI إلى تركيا خلال
الفترة (1992 - 2010)، بالإعتماد على نموذج ARDL وباستخدام مؤشر الفساد ICRG، وتوصلت إلى أن
العلاقة تنج من الفساد إلى الاستثمار الأجنبي، وأن هناك أثر سلبي للفساد على FDI ويشوه مناخ الاستثمار في
الأجل القصير والأجل الطويل.

كذلك قامت دراسة (2014) Quazi ببحث أثر الفساد على FDI في 16 دولة في جنوب وشرق آسيا من
ضمنها الصين والهند، وهي مناطق استطاعت جذب تدفقات ضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة
خلال الفترة (1995 - 2011)، باستخدام مؤشر إدراك الفساد CPI، وبالإعتماد على طريقة GLS. وتوصلت إلى
أثر معنوي قوي وسلبي للفساد بما يدعم فرضية اليد المعوقة.

وبحثت دراسة (Baklouti & Boujelbene 2014) أثر الفساد (باعتباره من عوامل الجودة المؤسسية Institutional Quality) على تدفقات FDI إلى 8 دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1996 - 2008) باستخدام نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Models، وجاءت النتائج توضح أثراً سلبياً للفساد على FDI.

1.4 الدراسات التي أوضحت أثر إيجابي ومختلط للفساد على FDI

تعتبر دراسة (Egger & Winner 2005) من أولى الدراسات التي توصلت لعلاقة إيجابية بين الفساد وFDI، واعتبرت الفساد محفز للاستثمار، وذلك في مجموعة من 73 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (1995 - 1999). ثم جاءت دراسة أخرى لنفس الباحثين (Egger & Winner 2006) حول العلاقة بين الفساد وFDI في 21 دولة مصدر للاستثمار، و59 دولة مستقبلة منهم دول متقدمة و دول أقل تقدماً خلال الفترة (1983 - 1999) وأوضحت أن الأثر السلبى للفساد يظهر في الدول المتقدمة بينما يكون أقل وضوحاً في الدول الأقل تقدماً.

كذلك بحثت دراسة (Teksoz 2006) أثر الفساد على FDI في مجالات مختلفة خلال الفترة (1995 - 2000) في مجموعة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية باستخدام كل من OLS و 2SLS، ووجدت النتائج متباينة حيث أن الفساد في مجال منح تصاريح التصدير والاستيراد يؤدي إلى أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار على الرغم من أن الفساد بشكل إجمالي له أثر سلبي على تدفقات FDI.

قامت دراسة (Okada & Samreth 2010) بتوضيح كيف يؤثر مستوى الفساد على أثر FDI على النمو في 132 دولة خلال الفترة الزمنية (1995 - 2008)، باستخدام طريقة OLS ومؤشري الفساد CPI و WGI وأوضحت أن الفساد أدى إلى أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي ومن ثم النمو.

كما أيدت دراسة (Barassi & Zhou 2012) فرضية اليد المساعدة للفساد في 52 دولة متقدمة ونامية مستقبلية للاستثمارات خلال الفترة (1996 - 2003)، وذلك باستخدام مؤشري CPI والحوكمة WGI.

وقد استخدمت دراسة (Subasat & Bellos 2013a) نموذج الجاذبية لتقييم أثر الفساد على FDI في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1985 - 2008)، وتوصلت إلى أثر إيجابي، حيث أن المستويات المرتفعة من الفساد ترتبط بمستويات مرتفعة من FDI. وقد اعتمدت على نموذج الآثار العشوائية بتطبيق طريقة Generalized Least Square (GLS).

كذلك قامت دراسة (Chande 2014) بقياس أثر الفساد على تدفقات FDI في 35 دولة من الدول الأفريقية خلال الفترة (2005 - 2012). وأظهرت النتائج أثر إيجابي للفساد على تدفقات FDI في عدد قليل من الدول بينما كان الاتجاه السائد هو الأثر السلبى للفساد في معظم الدول.

وقد توصلت دراسة (Sarmidi, et al. 2015) حول أثر الفساد وتشدد السياسات البيئية على تدفقات FDI في 110 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (2005 - 2012)، باستخدام طريقة Generalised Method

FDI of Moments (GMM) وبالاعتماد على مؤشر CPI، إلى أن المستويات المرتفعة من الفساد تجذب تدفقات FDI وتؤكد الأثر الإيجابي.

وأوضحت دراسة Belgibayeva & Plekhanov (2015) على النتائج المتعارضة التي توصلت لها بعض الدراسات حول أثر الفساد تدفقات FDI، ففي معظم الحالات يتراجع الاستثمار نتيجة الفساد، وفي حالات أخرى يجده المستثمر فرصة لتجنب القواعد والقوانين والتغلب عليها وفقاً لمستوى الفساد في الدولة الأم، وذلك في مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1992 – 2011) بالاعتماد على نموذج الجاذبية Gravity Model.

وفيما يتعلق بالدراسات التي أوضحت أثر غير معنوي، لم تصل دراسة Okeahalam & Bah (1998) إلى نتائج واضحة بشأن معنوية العلاقة بين الفساد و FDI في 8 دول من دول الصحراء الأفريقية خلال الفترة (1980 – 1983) وباستخدام OLS.

كما أوضحت دراسة Delios, et al. (2005) أن تدفقات الاستثمار الياباني إلى الدول الأوروبية لم تكن حساسة لمستوى الفساد.⁽¹⁴⁾ وتوصلت دراسة Bayar & Alakbarov (2016) إلى أثر غير معنوي للفساد في 23 دولة صاعدة منهم مصر خلال الفترة (2002 – 2014) بالاعتماد على أسلوب التكامل المشترك، وباستخدام مؤشر السيطرة على الفساد، بالتالي فهي تختلف عن الدراسة الحالية.⁽¹⁵⁾

ويتضح مما سبق اختلاف النتائج وتعارضها حول أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يجعل هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات التطبيقية. وتختلف الدراسة الحالية عن كافة الدراسات السابقة في أنها تدرس أثر الفساد على FDI بالتطبيق على مصر وفي أحدث فترة زمنية متاحة للبيانات، وباستخدام نموذج (ARDL) الذي يتفوق عن الطرق الأخرى لتحليل التكامل المشترك، وبالتالي سوف تساهم في الأدبيات المرتبطة بما إذا كانت تدفقات FDI في مصر تتأثر بفرضية اليد المساعدة أم اليد المعوقة للفساد. وذلك على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت في معظمها على مجموعة كبيرة من الدول، والدراسات التي تعرضت لدولة واحدة كانت في الولايات المتحدة أو بعض الدول الآسيوية التي حققت جذب كبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي مثل الصين.

خامساً: تحليل أوضاع الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يتناول الجزء التالي تحليل لأهم أوضاع الفساد ثم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة. وللتعرف على وضع الفساد في مصر تم الاستناد إلى تحليل مؤشر إدراك الفساد خلال الفترة كما يوضح الجدول التالي رقم (1).

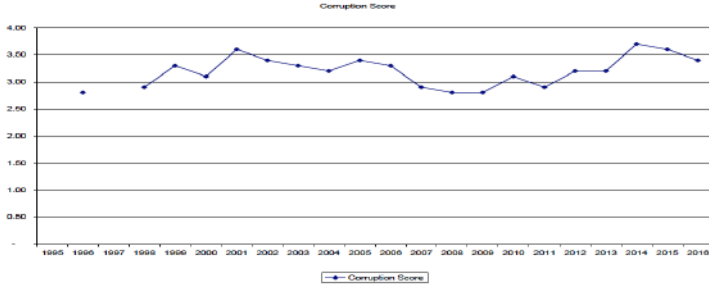
جدول رقم (1): تطور مؤشر إدراك الفساد (CPI) في مصر (1995-2016)⁽¹⁶⁾

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب	عدد الدول
1996	2.8	41	54
1998	2.9	66	85
1999	3.3	63	99
2000	3.1	63	90
2001	3.6	54	91
2002	3.4	62	102
2003	3.3	70	133
2004	3.2	77	146
2005	3.4	70	159
2006	3.3	70	163
2007	2.9	105	180
2008	2.8	115	180
2009	2.8	111	180
2010	3.1	98	178
2011	2.9	112	162
2012	3.2	118	174
2013	3.2	114	175
2014	3.7	94	174
2015	3.6	88	169
2016	3.4	108	179

Source: Transparency International, «Corruption Perception Index», Various Years (www.transparency.org)

- تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر (أعلى فساد) والعشرة (عدم وجود فساد)، وبالتالي اتجاه المؤشر نحو الإرتفاع يعني فساد أقل والعكس صحيح.
- لأغراض التحليل والقياس، تم تعديل قيمة المؤشر لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة للأعوام من 2012 وحتى 2016، حيث قبل عام 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، ومنذ عام 2012 قامت المنظمة بتغيير قيمة المؤشر لتتراوح بين الصفر والمائة.
- من الأفضل استخدام قيمة المؤشر Score كوسية للمقارنة من عام لآخر أفضل من استخدام الترتيب Rank نظراً لتزايد واختلاف عدد الدول التي يغطيها المؤشر من عام لآخر.

شكل رقم (1): تطور قيمة مؤشر CPI في مصر (1995-2016)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة إستاناداً إلى البيانات بجدول رقم (1).

يتضح من الجدول والشكل رقم (1) السابقين، أن قيمة المؤشر تشهد تذبذب من فترة لأخرى، فهناك اتجاه لانخفاض مستوى الفساد من 1996 وحتى عام 2006 ثم شهدت السنوات من عام 2007 وحتى عام 2011 تراجعاً في الأوضاع بزيادة مستوى الفساد، وأعقب ذلك انخفاض مستوى الفساد مرة أخرى خلال الأعوام من 2014 إلى 2016. ولكن بصفة عامة يوجد تحسن في قيمة المؤشر بشكل عام في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، حيث بلغت قيمة المؤشر 3.4 عام 2016، بينما كانت قيمته 2.8 عام 1996 بمعدل نمو بلغ حوالي 21.4% بما يشير إلى انخفاض في مستوى الفساد.

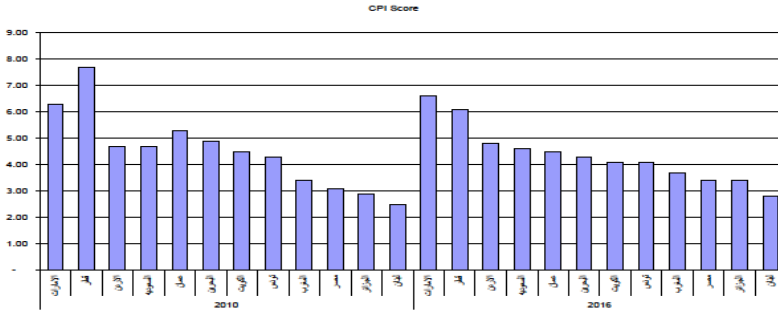
وقد سجلت الأعوام 1996 و 2008 و 2009 و 2011 أعلى مستوى للفساد. حيث أنه بالرغم من تحسن معدل نمو GDP خلال العامين 1996 و 2008 بحيث بلغ حوالي 5% في العام الأول و 7.2%، إلا أن الاقتصاد المصري كان يعاني من التوزيع غير العادل للدخول والثروات وتركزها في أيدي فئة قليلة تجتهد استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية في مصر، بما ساعد على ارتفاع مستوى الفقر وانتشار الفساد (اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد، 2014: 6). (17) كذلك انخفض معدل النمو خلال عام 2009 ليبلغ حوالي 4.7% وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم تدهور معدل النمو عام 2011 ليصل إلى 1.76% بسبب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011. وأدى ذلك إلى المزيد من ارتفاع معدل البطالة والمزيد من انخفاض الأجور وتفاوتها وعدم قدرة فئة كبيرة من الأفراد على توفير احتياجاتهم الأساسية، ومن ثم المزيد من انتشار الفساد خاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية.

وفي المقابل يشير مؤشر CPI عام 2014 إلى أدنى مستوى للفساد في مصر، بالإضافة إلى بعض الأعوام الأخرى التي شهدت تحسن نسبي في مستوى الفساد مثل عام 2005 وعامى 2015 و 2016. ويمكن أن يرجع التحسن عام 2005 إلى تصديق مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما أن الأعوام الأخيرة منذ 2014 شهدت اهتمام من جانب الدولة بالبحث عن ممارسات الفساد، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014-2018)، ومن ثم تحسن المؤشر العام لإدراك الفساد. ولكن حدث تراجع نسبي مرة أخرى خلال العامين 2015 و 2016 نتيجة المزيد من الانخفاض في الدخل الحقيقية بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم، بالإضافة إلى استمرار الروتين والإجراءات المعقدة بالرغم من محاولات الإصلاح الإداري بالدولة في مصر خلال هذه

(18). الفترة.

وعلى المستوى العالمي، يبدو أن مصر تقع في منطقة الدول ذات المستوى المرتفع من الفساد - ولكن ليست في مقدمتها - وفقاً لمتوسط مؤشر الفساد بصفة عامة خلال الفترة والذي بلغ حوالي 3.2، وحتى على مستوى الغالبية العظمى من السنوات. (19) ولكن يلاحظ أنها دخلت في بداية المستوى المتوسط من الفساد في بعض السنوات، مثل عامي 2014 و 2015. كذلك يلاحظ تراجع ترتيب Rank مصر بصفة عامة مقارنة بالدول الأخرى التي يشملها المؤشر. وعلى المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (20) هناك تراجع للوضع النسبي لمصر مقارنة بالدول العربية في المنطقة، حيث يأتي ترتيبها في المستوى التاسع لعامي 2010 و 2016 - سنوات مختارة - بعد كل من (الإمارات، قطر، الأردن، السعودية، عمان، البحرين، الكويت، تونس، المغرب) على التوالي، لتسبق كل من الجزائر ولبنان فقط. (21) كما هو موضح من الشكل التالي رقم (2).

شكل رقم (2): مؤشر CPI في الدول العربية لعامي 2010 و 2016



المصدر: أعد بواسطة الباحثة إستناداً إلى قيم مؤشر CPI في الدول العربية.

وقد أوضحت التقييمات التي يقوم بها البنك الدولي (ICA) Investment Climate Assessment عن مناخ الاستثمار وجود سبعة عقبات أساسية تواجهه في مصر، وقد تصدر الفساد في السنوات المختلفة منذ عام 2004، حيث جاء في المرتبة السادسة من العقبات، ثم في المرتبة الثالثة عام 2006 والمرتبة الخامسة عام 2008. (22) كما تزايدت نسبة الشركات في الاستطلاع التي سجلت مدفوعات غير قانونية للموظفين الحكوميين للحصول على عقود حكومية من 9% عام 2004 إلى 10% عام 2006 ثم إلى 19% عام 2008 (World Bank, 2009).

وفيما يتعلق بأوضاع FDI في مصر، يوضح الشكل التالي رقم (3) أن نسبة FDI إلى GDP حققت أرقام ضعيفة، بلغت في المتوسط حوالي 2.5% لفترة الدراسة، وتراوح بين 9.3% كحد أقصى عام 2006 و - 0.2% كحد أدنى عام 2011. كما أنها تتسم بالتذبذب خلال الفترة، حيث اتجهت نحو الارتفاع منذ عام 1995 وحتى عام 2000، ويمكن أن يرجع ذلك إلى صدور قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، بالإضافة إلى ظهور بعض آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ بداية التسعينات، وذلك بعد أن كانت تعاني من انخفاض شديد في بداية الفترة بسبب ظروف عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الناتجة عن غزو العراق

الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر 63

للكويت عام 1991. وأعقب ذلك الاتجاه نحو الانخفاض من عام 2001 وحتى عام 2003، وذلك نتيجة الانخفاض الشديد في معدلات النمو المحلي والعالمي تأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ثم عاودت التحسن مرة أخرى منذ عام 2004 وحتى عامي 2006 و 2007، حيث أنها من أكثر الفترات التي تحسن فيها معدل نمو GDP في مصر، بحيث بلغ حوالي 6.8% و 7% خلال العامين 2006 و 2007 على التوالي.⁽²³⁾

وقد تأثرت نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي سلبياً بالأزمة المالية العالمية 2008 ثم أزمة اليورو في دول الاتحاد الأوروبي، ليعقب ذلك ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 والتي أدت إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من مصر وتحولها لقيمة سالبة. ولكن يلاحظ تحسن في خلال العامين 2014 و 2015 لتصل نسبة FDI إلى حوالي 1.6% و 2% من GDP على التوالي - سنوات شهدت تحسن مستوى الفساد-، وذلك بالرغم من مرور مصر بحالة من عدم الاستقرار على المستوى السياسي وعدم التأكد على المستوى الاقتصادي. ويمكن أن يرجع ذلك إلى قيام الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، بما يساهم في جذب المزيد من FDI، مثل إصدار قانون رقم 17 لعام 2015 والذي يتضمن إجراءات اصلاحية متعددة لمناخ الاستثمار، ومحاولة تبسيط الإجراءات البيروقراطية والتنظيمات واللوائح المعقدة، والشروع في تطبيق نظام "النافذة الواحدة" لإجراءات الاستثمار (خلال 18 شهر) «One-stop business registration shop»، كذلك تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 25% إلى 22.5%. كما تم الإعلان عن منطقة اقتصادية واسعة النطاق حول قناة السويس، بالإضافة إلى قرار بتعويم العملة المحلية نهاية عام 2016، وما زال قانون الاستثمار الجديد يتم مناقشته من خلال اللجنة الاقتصادية التابعة للبرلمان المصري في بداية عام 2017 (Bureau of Economic and Business Affairs, 2015, 2016:1-2).

شكل رقم (3): تطور نسبة صافي تدفقات FDI من GDP مقارنة بمؤشر مدركات الفساد CPI في مصر (1995-2016)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة إستناداً إلى بيانات نسبة FDI من GDP وقيم مؤشر CPI.

يتضح من التحليل السابق أن تدفقات FDI في مصر قد تأثرت خلال فترة الدراسة بالعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والعالمي بشكل كبير، وبالرغم من كونه بدأ يتعافى تدريجياً وبشكل بطيء في الثلاث أعوام الأخيرة، إلا أن تزايد مخاطر الفساد تهدده بشكل كبير. حيث يلاحظ من الشكل رقم (3) أن السنوات التي جذبت قدر أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي تتزامن مع مستويات أقل من الفساد في مصر والعكس، بما يقترح الأثر السلبي للفساد، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الأخرى المحددة.

ويمكن تلخيص بعض مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي في مصر التي توضح نظرة عامة عن موقف مصر خلال عام 2016 من خلال الجدول التالي رقم (2). وتشير جميعها إلى تراجع في ترتيب مصر في معظم المؤشرات فيما عدا حجم السوق الذي يعد ميزة هامة لمصر. (24)

جدول رقم (2): بعض مؤشرات مناخ FDI في مصر لعام 2016

الترتيب	المؤشر
108 (من 179 دولة)	مؤشر الفساد CPI
122 (من 190 دولة) ²⁵	مؤشر إنجاز الأعمال Doing Business
115 (من 138 دولة)	مؤشر التنافسية العالمية GCI
25 (من 138 دولة)	حجم السوق
125 (من 180 دولة)	مؤشر الحرية الاقتصادية

Source: Transparency International (2016) "Corruption Perception Index", (www.transparency.org)

- www.doingbusiness.org

- World Economic Forum (2017), Global Competitiveness Report: 2016-2017, (www.weforum.org)

- www.heritage.org

سادساً: قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

1.6 النموذج القياسي وتوصيف المتغيرات ومصادر البيانات

تم وضع النموذج القياسي إستناداً إلى الإطار النظري والدراسات التطبيقية السابقة الخاصة بأثر الفساد على تدفقات FDI من ناحية (مثل Tosun, et al., 2014; Quazi, 2014; Habib & Zurawicki, 2002)، ومدى توافر البيانات من ناحية أخرى. حيث يمثل الفساد المتغير التفسيري الأساسي بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى Control Variables التي تمثل محددات FDI المقترحة في الدراسات السابقة، وذلك لتجنب مشكلة المتغيرات المحذوفة Omitted Variables. (26) ويمكن صياغة المعادلة المستخدمة في القياس على النحو التالي:

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 COR_t + \beta_2 GDPPCG_t + \beta_3 OPEN_t + \beta_4 IS_t + \beta_5 INF_t + \beta_6 EF_t + \beta_7 HC_t + U_t$$

ويمكن توصيف المتغيرات المستخدمة في التقدير كما يلي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):⁷² وهو يمثل المتغير التابع، وتم التعبير عنه بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%).

- الفساد (COR): المتغير المستقل الأساسي الذي تركز عليه دراسته. وتم التعبير عنه بمؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI)، وهو مؤشر مركب يوضح درجة انتشار الفساد كما هو مدرك من

واقع استطلاعات للرأى يقوم بها رجال الأعمال والمستثمرين ومديرى الشركات متعددة الجنسيات والمتخصصين في هذا المجال (Francisco & Pontara, 2007). وقد تم إعادة ترتيب Re-scale المؤشر لأغراض القياس حتى تكون القيم الكبيرة للمؤشر تعكس مستوى أعلى من الفساد والعكس صحيح، وذلك لسهولة تفسير نتائج التقدير. (Smarzynska & Wei, 2000: 9; Cuervo-Cazurra, 2008: 17; Ferreira, et al. 2013:5)

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى (GDPPCG): وهو محدد على درجة كبيرة من الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم التعبير عنه من خلال معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى الحقيقى (%) (بأسعار سنة 2010) كمتغير تقريبي لحجم السوق وقوته الشرائية Market Size يعكس احتمالات أعلى للاستهلاك. حيث أن الهدف الأساسي للشركات الدولية هو توفير منتجاتها في السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي سوف يتم تجنب الدول التي لا تتوفر لديها القدرة الشرائية للمستهلك. حيث أن الدول الكبيرة من المحتمل أن تجذب قدر أكبر من FDI لأن لديها أسواق استهلاكية أكبر ويمكن للشركات الأجنبية أن تحقق اقتصاديات الحجم (Ferreira, et al. 2013:6). ولكن هذا الإنتاج لن يحقق أرباح إلا إذا تم بيعه بالفعل في السوق (Ho Hsu, 2006: 14). وبالتالي من المتوقع أن يرتبط إيجابياً بالاستثمار الأجنبي.

- الانفتاح التجاري (Trade Openness (OPEN): يعد من المحددات الهامة، حيث أنه من ضمن المزايا التنافسية لموقع الدولة المضيفة (L) بالنسبة للمستثمر الأجنبي، ويتم التعبير عنه من خلال مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى (%). ومن المتوقع أن يتأثر الاستثمار الأجنبي إيجابياً بالانفتاح التجاري (Walsh & Jiangyan Yu, 2010; Anyanwu, 2011). حيث أن انفتاح الدولة على التجارة الدولية يمكن المستثمر الأجنبي من الدخول الحر للدولة وممارسة الأعمال بها دون فرض نوع من الحماية، والمنافسة مع المنتجات المحلية. بالإضافة لإتاحة قدر كبير من الأسواق أمام المصدرين وتخصيص للموارد أكثر كفاءة (Alshammari, et al., 2015:47).

- البنية الأساسية (Infrastructure (IS): ويتم التعبير عنها من خلال مؤشر يجمع بين عدد خطوط الهاتف الثابت والمحمول لكل 100 فرد كمتغير تقريبي للبنية الأساسية وخاصة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أصبحت من المحددات الهامة في السنوات الأخيرة، وترتبط بانخفاض تكاليف المعاملات وتقليل الاحتكاك مع العاملين بالخدمات الحكومية، ومن ثم تقليل فرص الفساد، كما في دراسة (Sarmidi (2015). وبالتالي من المتوقع أن تؤثر إيجابياً على تدفقات FDI إلى مصر.

- الحرية الاقتصادية (Economic Freedom (EF):⁽²⁸⁾ يلعب المناخ الاستثمارى بشكل عام في الدولة المضيفة ومدى جودته دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي. ويتحدد المناخ الاستثمارى من خلال عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، وذلك يجعل من الصعوبة بناء مؤشر دقيق للمناخ العام الاستثمارى (Quazi, 2007: 9-13). ويمكن أن يستخدم مؤشر الحرية الاقتصادية السنوى الصادر عن Heritage Foundation كمؤشر تقريبي لمناخ الاستثمار المحلي، وتتراوح قيمته بين الصفر والمائة (الحرية الكاملة).⁽²⁹⁾ ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على تدفقات FDI.

- رأس المال البشرى (Human Capital (HC): ويتم التعبير عنه من خلال نسبة الالتحاق الإجمالى بالتعليم الثانوى (% Secondary School Enrollment)، وهي عبارة عن إجمالى عدد المقيدى في مرحلة التعليم الثانوى مقسوماً على عدد السكان الذين يندرجون تحت الفئة العمرية المناسبة لهذه المرحلة التعليمية.⁽³⁰⁾ ويعد مؤشر لمدى

توافر العمالة المتعلمة الماهرة، والتي تدعم مزايا الموقع للدولة المضيفة. ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على FDI. - التضخم (INF): ويتم التعبير عنه بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمؤشر لدرجة الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة، وحالة عدم التأكد المتعلقة بإنجاز الأعمال. ومن المتوقع أن يؤثر سلباً على FDI.

وتم الحصول على البيانات الخاصة بكل من FDI، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، والبنية الأساسية، والتضخم، ورأس المال البشري من إحصاءات البنك الدولي عبر الإنترنت، ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) World Development Indicators لعام 2016. كما تم الحصول على مؤشر الفساد (CPI) من قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية⁽³¹⁾ (TI)، ومؤشر الحرية الاقتصادية من قاعدة بيانات Heritage Foundation لعام 2017.⁽³²⁾

2.6 نتائج تقدير النموذج القياسي

تم تقدير النموذج القياسي بتطبيق منهج ARDL الذي قدم بواسطة Pesaran, et al. (2001) لاختبار مدى وجود تكامل مشترك Cointegration بين المتغيرات محل الدراسة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، والذي يتسم بعدد من المزايا مقارنة بغيره من الاختبارات الأخرى مثل اختبار Engle & Granger (1987)، منها أن نتائجه أكثر دقة من الاختبارات الأخرى في حالة صغر حجم العينة، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الرتبة (Tosun, et al., 2014: 251). وتم التقدير وفقاً للخطوات التالية:⁽³³⁾

الخطوة الأولى: إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بهدف التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر. لأن منهج ARDL لا ينطبق إلا على المتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو حتى في حالة اختلاف درجة التكامل. وقد أوضحت نتائج اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى $I(0)$ فيما عدا متغيري الفساد والبنية الأساسية عند $I(1)$ (جدول رقم (1) في الملحق).⁽³⁴⁾ كما تم تطبيق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) أيضاً، والذي يفضل استخدامه في حالة انخفاض عدد المشاهدات، وأوضح أن سلاسل المتغيرات تتسم بالسكون عند المستوى Level (جدول رقم (2) في الملحق).⁽³⁵⁾ وبالتالي تسمح نتائج الاختبارات بإمكانية تطبيق ARDL.

الخطوة الثانية: يتم التحقق من مدى وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل بإجراء اختبار الحدود Bound Test لثلاثة نماذج تدرج في إضافة متغيرات مفسرة بما يؤكد بشكل قاطع على مدى وجود العلاقة بين المتغيرات في ظل النماذج المختلفة، كما هو موضح من الجدول التالي رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود Bound للتكامل المشترك

Model (1) :	(K = 5)		
F-statistic	Significance	I0 Bound	I1 Bound
3.892284	10%	2.26*	3.35*
	5%	2.62*	3.79*
	2.5%	2.96*	4.18
	1%	3.41*	4.68
Model (2):	(K = 6)		
3.264429	10%	2.12*	3.23*
	5%	2.45*	3.61
	2.5%	2.75*	3.99
	1%	3.15*	4.43
Model (3):	(K=6)		
11.82585	10%	2.12*	3.23*
	5%	2.45*	3.61*
	2.5%	2.75*	3.99*
	1%	3.15*	4.43*

المصدر: حسابات الباحثة، بالاعتماد على برنامج 9 E-views.

- تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة في نموذج ARDL.

- تمثل I(0) و I(1) الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة.

- *معنوي عند كل مستوى معنوية مقابل له.

يتضح من النتائج السابقة وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأدنى I(0) عند كافة مستويات المعنوية في النماذج الثلاثة، وأكبر من الحد الأعلى I(1) عند كافة المستويات بالنسبة للنموذج الثالث، وعند 5% بالنسبة للنموذج الأول و10% بالنسبة للنموذج الثاني.⁽³⁶⁾

الخطوة الثالثة: يمكن توضيح نتائج قياس أثر الفساد على تدفقات FDI في مصر من خلال الحصول على نتائج لثلاثة نماذج باستخدام ARDL وتقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير، وذلك بعد التأكد من جودة النموذج بإجراء عدد من الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests، وهي: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، واختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity (Breusch-Pagan-Godfrey)، واختبار مدى ملائمة توصيف النموذج Ramsey's Reset، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرار الهيكلية (JB)، واختبار مدى ملائمة توصيف النموذج Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)، واختبار معاملات ARDL من خلال اختبار Cumulative Sum of Squares of Recursive Residual (CUSUMSQ)، والجدول التالي رقم (4) يوضح القيم المقدرة لمعاملات الانحدار ونتائج الاختبارات التشخيصية.

جدول رقم (4): نتائج قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (1995-2016)
 المتغير التابع: FDI

Independent Variable	Model (1)	Model (2)	Model (3)
Short Run:			
COR	-2.355855*** (0.0344)	-1.769669* (0.0703)	-2.664879** (0.0570)
DDPPCG	0.814634*** (0.0078)	0.903859*** (0.0007)	1.153817*** (0.0059)
OPEN	0.194398*** (0.0003)	0.176152*** (0.0028)	0.131242*** (0.0272)
IS	0.034434*** (0.0057)	0.004698 (0.8949)	0.051707*** (0.0102)
INF	-0.371376*** (0.0054)	-0.390417*** (0.0023)	-0.306726*** (0.0119)
EF		-0.090290 (0.3201)	
HC			0.039130 (0.6580)
CointEq(-1)	-0.771896*** (0.0012)	-0.955470*** (0.0003)	-1.049039*** (0.0059)
R ²	0.920176	0.992954	0.989905
Adjusted R ²	0.880265	0.977454	0.949526
F-statistic	23.05526 (0.000006)	64.06035 (0.000118)	24.51544 (0.011542)
Long Run:			
COR	-3.052038* (0.0822)	-3.760475*** (0.0196)	-6.087184*** (0.0280)
DDPPCG	1.055369*** (0.0011)	0.945983*** (0.0004)	1.251829*** (0.0039)
OPEN	0.251845*** (0.0007)	0.316600*** (0.0003)	0.251597*** (0.0128)
IS	0.044610*** (0.0030)	0.054463* (0.0008)	0.049290*** (0.0054)
INF	-0.481122*** (0.0176)	-0.562287*** (0.0042)	-0.383376*** (0.0386)
EF		-0.094498 (0.3019)	
HC			0.077510 (0.3248)

يتبع.....

Independent Variable	Model (1)	Model (2)	Model (3)
Diagnostic	Tests:		
LM Test	F= 0.018205 (0.8951)	F= 5.554596 (0.0980)	F= 2.739725 (0.2397)
JB	X ² = 1.095387 (0.578282)	X ² = 2.001609 (0.367584)	X ² = 0.497885 (0.779625)
Breusch-Pagan-	F= 0.523869 (0.7800)	F= 0.408295 (0.8998)	F= 0.987950 (0.5788)
Ramsey's Reset	F= 15.28798 (0.0024)	F= 0.241386 (0.6489)	F= 0.397018 (0.5930)

- القيم بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال (P-Value).

- ***معنوي عند 1%، **معنوي عند 5%، *معنوي عند 10%.

- عدد فترات الإبطاء بالنموذج فترة واحدة مختارة بناء على معيار Akaike information criterion (AIC).

يتضح من النتائج في الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

أولاً: تشير الاختبارات التشخيصية إلى أن النماذج القياسية المقدرة تعد مقبولة، وذلك لأنها تمثل علاقة طويلة الأجل، ولا توجد مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، كما لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ العشوائي، وكذلك البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.⁽³⁷⁾ كما أوضحت نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلية أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين CUSUM وCUSUMSQ تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (أشكال رقم (1) و(2) و(3) بالملحق) وبالتالي المقدرات مستقرة عبر الزمن.

ثانياً: تشير قيمة معامل التحديد R² إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة للنماذج الثلاثة، وكذلك توضح قيمة إحصاء اختبار F إلى معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

ثالثاً: وجود أثر سلبي ومعنوي للفساد على FDI في النماذج الثلاثة، حيث تؤدي الزيادة في مستوى الفساد بدرجة واحدة إلى انخفاض في نسبة FDI من الناتج بحوالي 2.66 في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5%. كذلك نجد أن الأثر السلبي والمعنوي للفساد واضح أيضاً في الأجل الطويل، حيث الزيادة في الفساد بدرجة واحدة تؤدي إلى انخفاض في نسبة FDI من الناتج بمقدار 6.08 عند مستوى معنوية 1% (وفقاً للنموذج الثالث). بالتالي يعتبر الفساد من المعوقات الأساسية أمام جذب المزيد من تدفقات FDI إلى مصر بما يتفق وفرضية «Grabbing Hand»، بل ويكتسب أهمية مقارنة بالمحددات التقليدية الأخرى، باعتباره من العوامل المسؤولة عن انخفاض تدفقات FDI في مصر. ويتفق ذلك مع نتائج معظم الدراسات السابقة (مثل Ho Hsu, 2002; Habib & Zurawicki, 2002; Tosun, et al., 2014). ولعل ارتفاع التأثير السلبي للفساد على هذا النحو يعود إلى انتشار الفساد، حيث مازالت مصر تقع في منطقة الدول ذات المستوى المرتفع من الفساد، وتشهد تراجعاً في الترتيب على المستوى العالمي والإقليمي - كما أوضح التحليل السابق لأوضاع الفساد في مصر-، وبالتالي يصعب قبول هذه الأوضاع والتعامل والتكيف معها من جانب المستثمر الأجنبي، حيث تتزايد التكاليف بشكل كبير نتيجة الفساد بما يولد الأثر السلبي، خاصة أن نسبة هامة من FDI إلى مصر يتدفق من دول لا تعاني من نفس مستوى الفساد، بما يجعل الأثر السلبي أكثر وضوحاً خاصة مع استمرار الأوضاع في الأجل الطويل.⁸³

رابعاً: جاءت تقديرات معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل -حجم السوق- بإشارة موجبة ومعنوية، بما يشير إلى أن زيادة حجم السوق في مصر بمقدار درجة واحدة يترتب عليه زيادة تدفقات FDI إلى مصر بحوالي 1.15 و 1.25 وحدة في الأجلين القصير الطويل على التوالي (وفقاً للنموذج الثالث). ويعكس ذلك أهمية حجم السوق بالنسبة للمستثمر الأجنبي في مصر، بحيث يعد من العناصر الجاذبة بشكل قوي والمستهدفة من جانبه (-Market Seeking). ويتماشى ذلك مع كون مصر تحتل المرتبة الخامسة والعشرين في حجم السوق على المستوى العالمي لعام 2016 - كما أوضح التحليل السابق لأوضاع FDI في مصر-.

خامساً: يؤثر الانفتاح التجاري إيجابياً ومعنوياً على تدفقات FDI إلى مصر، إذ بلغ هذا التأثير نحو 0.13 و 0.25 في الأجلين القصير والطويل على التوالي (وفقاً للنموذج الثالث). ويوضح ذلك أهمية انفتاح مصر على التجارة الدولية كمحدد هام لجذب تدفقات FDI، الأمر الذي يعكس إمكانية استفادة المستثمر الأجنبي من بعض المنافع المرتبطة بالتجارة، كتحقيق مستويات أعلى من الدخل، وإمكانية أكبر لتوفير المدخلات المستوردة وفتح أسواق جديدة للصادرات.

سادساً: وجود أثر إيجابي ضعيف للبنية الأساسية التكنولوجية، بحيث تبدو من أقل المحددات تأثيراً على FDI. ولكن بالرغم من أن الأثر كان يبدو ضعيفاً وغير معنوي في الأجل القصير (وفقاً للنموذج الثاني)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار حوالي 0.004 فقط، إلا أن هذا الأثر تحسن وتحول إلى معنوي في الأجل الطويل، كما جاء هذا الأثر معنوياً في الأجلين القصير والطويل (وفقاً للنموذج الثالث). ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الأثر يكون أكثر وضوحاً في الأجل الطويل مع المزيد التحسن والتطور في مستوى البنية الأساسية في مصر التي لم تصل بعد إلى المستوى الذي يسمح بوجود دور جوهري في الأجل القصير.

سابعاً: وجود أثر سلبي ومعنوي للتضخم على FDI، حيث تراوحت قيمة معامل الانحدار بين 0.31 و 0.39 في الأجل القصير، وحوالي 0.56 و 0.38 في الأجل الطويل (وفقاً للنموذجين الثاني والثالث). وذلك كما هو متوقع بالنسبة لإشارة التضخم وما يرتبط به من شيوع حالة عدم التأكد، الأمر الذي تعاني منه مصر خاصة في الأعوام الأخيرة.

ثامناً: جاء أثر الحرية الاقتصادية سالب وغير معنوي على FDI في مصر - تم إضافته كمتغير مفسر بالنموذج الثاني-، وذلك على خلاف ما هو متوقع ولكنه يتفق مع دراسة (Laabas & Abdmoula 2009) عن محددات FDI في الدول العربية. ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الأثر الإيجابي للحرية الاقتصادية يظهر في ظل مستوى منخفض من الفساد، بينما مع الانتشار النسبي للفساد يتولد عنها أثر سلبي. كما أن الحرية الاقتصادية لم تصل بعد إلى مستويات مرتفعة، وإنما مازالت مصر في منطقة الدول «Mostly Unfree»، حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية حوالي 56 لعام 2016، أقل من المتوسط العالمي (60.9)، ومن المتوسط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (61.9). كما أن ترتيبها مترجماً 125 (من 180 دولة).⁽³⁹⁾ وبالتالي من المتوقع أن يظهر الأثر الإيجابي في ظل المزيد من الحرية الاقتصادية والمزيد من الانخفاض في مستوى الفساد.

تاسعاً: وجود أثر إيجابي وغير معنوي لرأس المال البشري على FDI، - الذي تم إضافته كمتغير مفسر في النموذج الثالث-⁽⁴⁰⁾ ويمكن أن يرجع ذلك انخفاض جودة العملية التعليمية في مصر، بحيث لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يؤثر بشكل معنوي على FDI، خاصة في ظل عدم التوافق بين مهارات الخريج واحتياجات سوق العمل.⁽⁴¹⁾ وقد أوضح تقرير (World Bank 2009) أن توافر العرض من العمالة الماهرة المتعلمة قيد أساسى على مناخ

الاستثمار في مصر. بالإضافة إلى خصائص ودوافع FDI في مصر، الذي يعد أكثر توجهاً نحو البحث عن السوق والبحث عن العمالة الرخيصة بشكل أكثر من البحث عن الكفاءة. ولكن هذه النتيجة لا تنفي أهمية HC بالنسبة لـ FDI، وإنما مع المزيد من توافر العمالة الماهرة المتعلمة والمدرّبة سوف يحسن ذلك من صورة مصر في هذا الجانب، ويجعل توجهات المستثمر الأجنبي تتجه نحو الكفاءة بشكل أكبر من استهدافها للعمالة الرخيصة.⁽⁴²⁾

عاشراً: جاء معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term (ECT) سالباً ومعنوياً في النماذج الثلاثة، بما يؤكد على وجود العلاقة في الأجل الطويل، وبما يعني أن الانحرافات في نسبة FDI إلى الناتج في الأجل القصير يتم تصحيحها سنوياً بحوالي 95% (وفقاً للنموذج الثاني) للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

سابعاً: الخلاصة والنتائج

استهدفت الدراسة قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1995-2016) باستخدام مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. وإستندت الدراسة إلى فرضية أساسية وهي "يؤثر الفساد تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر". ولتحقيق هذا الهدف تم التعريف بالمفاهيم المختلفة للفساد وأسبابه وأهم مؤشرات، ثم الخلفية النظرية للعلاقة بين الفساد و FDI واستعراض الأدبيات السابقة، مع تحليل لأوضاع كل من الفساد و FDI في مصر. واعتمد القياس على منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتطبيق نموذج Auto-regressive Distributed Lag (ARDL) لتقدير معاملات الأجلين القصير والطويل.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي واضح للفساد على تدفقات FDI إلى مصر في الأجلين القصير والطويل، بما يدعم فرضية اليد المعوقة للفساد «Grabbing Hand». ومن ثم تم قبول فرضية الدراسة. الأمر الذي يعني أن الفساد من المعوقات الأساسية أمام تدفقات FDI إلى مصر في الوقت الحالي. وبالتالي يعد جذب FDI ليست بالأمر اليسير، بل يتطلب إجراءات وجهوداً متواصلة في الأجل الطويل لمكافحة الفساد والتحكم فيه كعنصر هام لتحسين مناخ الاستثمار.

وتستخلص الدراسة أن الاقتصاد المصري يكون أكثر جذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحكم في الفساد ومكافحته وتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام، وبشكل أساسي ارتفاع النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع المزيد من الانفتاح التجاري، ودعم البنية الأساسية، وضبط معدلات التضخم، وإصلاح شامل لنظام التعليم.

وبناء على ما سبق يمكن أن تتمثل أهم استنتاجات الدراسة والتي يمكن أن تساهم في الحد من الفساد من جهة وجذب FDI من جهة أخرى في:

- ضرورة وضع خطة متكاملة لمواجهة الفساد خاصة في مجال الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات، وتفعيل نظام الشباك الواحد، وتخفيض عدد الجهات المسؤولة والإمضاءات والموافقات المطلوبة، ومن ثم الفترة الزمنية المستغرقة، وتوفير الدعم اللوجيستي المناسب على حسب نوع الاستثمار، بما يقلل من فرص الفساد.
- تصميم خريطة استثمارية واضحة المعالم، يتم من خلالها تحديد القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي، والمستهدف

- توجيه FDI إليها، وكذلك المناطق الجغرافية المستهدفة، لأن الهدف ليس فقط زيادة حجم التدفقات، وإنما تحسين نوعية وكفاءة FDI وتكامله مع الاستثمار المحلي.
- إزالة القيود على دخول الشركات الجديدة والمستثمرين الأجانب، مع ضرورة توفير المعلومات والشفافية الكاملة التي تمكن من اتخاذ القرارات.
- ضرورة العمل على توفير الآليات الكافية لتفعيل جهود مكافحة الفساد على المستوى المحلي والدولي.⁽⁴³⁾
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات الحكومية والخدمات العامة مالياً وإدارياً وكذلك الإدارات الضريبية، بما يقلل الفرص المتاحة للفساد.
- دعم وتطوير البنية الأساسية التكنولوجية، وتفعيل آليات الحكومة الإلكترونية.
- ضرورة إعطاء أهمية خاصة لتطوير التعليم في مصر، ومحاولة تحقيق التوافق بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، لتنمية كوادر بشرية على درجة كبيرة من الكفاءة بما يحسن تدريجياً من الصورة العامة عن مصر في هذا المجال.

وتقترح الدراسة الحالية المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر الأنواع المختلفة من الفساد على FDI في مصر، خاصة على المستوى القطاعي. وكذلك مدى تأثير التشابه أو الاختلاف في مستوى الفساد بين مصر والدول مصدر FDI على حجم ونوعية التدفقات الاستثمارية.

الهوامش

- (1) يشير مفهوم الحوكمة إلى تحسين جودة الأداء الحكومي، وذلك من خلال دعائم أساسية منها: إستقلال السلطة القضائية والتشريعية، والقوانين العادلة والشفافة، والتنفيذ المحايد للأحكام، وصدور بيانات مالية عامة موثوق بها، وثقة الجمهور في النظام بشكل عام. انظر:
- Subasat, T. & Bellos, S. (2013b), "Governance and Foreign Direct Investment in Latin America: A Panel Gravity Model Application", Latin America Journal of Economics, Vol. 50, No. 1, pp. 107-131.p.108
- (2) تعد الصين من أكثر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تزايد من 34 مليار دولار عام 1995 إلى 121 مليار دولار عام 2007، ويمكن أن يرجع ذلك إلى وفرة الموارد الطبيعية وعنصر العمل والموقع الجغرافي بالقرب من تايوان وهونج، وتضاعف رأس المال المحلي بما يتزامن مع اصلاحات اقتصادية ورقابة صارمة واستقرار سياسي. انظر:
- Quazi, R., M. (2014), "Corruption and Foreign Direct Investment in East Asia and South Asia: An Econometric Study", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No. 2, pp. 231-242.
- (3) بيانات الهيئة العامة للاستثمار (2017)، متاحة على: www.gafi.gov.eg
- (4) انظر: www.transparency.org

- (5) اللجنة التنسيقية الفرعية لمكافحة الفساد (2014)، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018"، جمهورية مصر العربية، متاحة على: www.aca.org.eg
- (6) لمزيد من التفصيل عن أنواع الفساد، انظر:
- World Bank, "Helping Countries to Combat Corruption: The Role of World Bank": Available at: www.worldbank.org
- (7) يرتبط الفساد بعدد من المفاهيم مثل "الشفافية"، ويقصد بها توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين. ومفهوم "المساءلة"، ويقصد بها مسئولية الأفراد عما يقومون به من أعمال تستوجب مساءلتهم ومحاسبتهم عن أدائهم الوظيفي، وما يصدر عنهم من سلوكيات وتصرفات. انظر:
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2008)، "الفساد الإداري"، التقرير الثاني، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص5.
- (8) لمزيد من التفصيل أسباب الفساد في مصر، انظر:
- اللجنة التنسيقية الفرعية لمكافحة الفساد (2014)، مرجع سبق ذكره، ص14-6.
- (9) هو مؤشر فرعي للفساد ضمن مؤشر للمخاطر السياسية (ICGR) يقيس الفساد في الحكومة وتتوفر عنه بيانات سنوية منذ منتصف الثمانينات، وتتراوح قيمته بين صفر وستة، حيث تعبر القيمة المنخفضة عن فساد أعلى. انظر:
- Wei, S. (2000b), "How Taxing Is Corruption on International Investors?", The Review of Economics and Statistics, Vol.82, No. 1, pp.1-11.
- (10) تعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الصادرة من البنك الدولي على ستة أبعاد أساسية للحوكمة تتمثل في المحاسبة Voice and Accountability، والاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence/Terrorism، وفعالية الحكومة - Go - ernment Effectiveness، والجودة التنظيمية Regulatory Quality، والقواعد القانونية Rule of Law، والسيطرة على الفساد Control of Corruption. وتتراوح قيمة المؤشر بين (2.5 - 2.5+) وتعنى القيم المرتفعة مستوى أعلى من الفساد، كما يتم ترتيب الدول حسب قدرتها على السيطرة على الفساد من صفر (الأقل) إلى مائة (الأكثر). انظر:
- The Worldwide Governance Indicators, Available at: www.govindicators.org
- (11) منظمة الشفافية (TI) هي منظمة دولية غير حكومية لا تهدف للربح، اكتسبت شهرة واسعة في عمل استطلاعات الرأي عن الفساد، تهتم بمكافحة الفساد منذ 1995 بهدف لفت الإنتباه لما يترتب عليه من تدمير وأثاره السلبية المتعددة، والعمل على تشجيع الحكومات لتبني برامج جادة لمكافحة الفساد. وبالتالي فإن قبول الدولة المضيفة لوجود فرع بها لمنظمة الشفافية يعطى إشارات إيجابية للمستثمر الأجنبي عن السيطرة على الفساد وتحسين مناخ الاستثمار. انظر:
- Habib, M. & Zurawicki, L. (2002), "Corruption and Foreign Direct Investment", Journal of International Business Studies, Vol. 2, No. 33, pp. 291-307.
- Wei, S. (2000a), "Local Corruption and Global Capital Flows", Brooking Papers on Economic Activity, No. 2, pp.303-354.

(12) تصدر منظمة الشفافية الدولية (TI) أيضاً مؤشر دافعي الرشوة Bribe Payers Index (BPI) لسنوات متفرقة (1999-2002-2006-2008-2011) ولعدد محدود من الدول الصاعدة لا يتعدى 28 دولة، وليس من بينهم مصر.

(13) فعلى سبيل المثال تستحوذ Cambodia على قدر كبير من تدفقات FDI في الفترة من 2005 وحتى 2007 وصلت إلى 7.64 % من GDP وهو أعلى من المتوسط العالمي، بالرغم من أنها تسجل على أنها واحدة من أكثر دول العالم فساداً، حيث يمثل CPI حوالي 2 عام 2007 بترتيب 162 من 179 دولة. كما أنها حققت معدل نمو بلغ حوالي 8% لنفس الفترة بفعل عوامل كثيرة من ضمنها FDI ولكن هذا لا يبرر تشجيع الفساد لدعم النمو والتنمية الاقتصادية. انظر:

- Okada, K. & Samreth, S. (2010), "How Does Corruption Influence the Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth", MPRA Paper, No. 27572, pp. 1-21. Available at: www.mpra.uni-muenchende/27572/

(14) هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى أثر غير معنوي للفساد على FDI ولكن في إطار هدف مختلف عن الهدف من الدراسة الحالية، مثل دراسة (Alesina & Weder 1999) خلال الفترة (1970-1995) باستخدام OLS ومؤشر الفساد ICRG وذلك في إطار دراسة لأثر الفساد على المساعدات الأجنبية. و دراسة (Alshammari, et al. 2015) في 59 دولة تعكس مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية خلال عام 2012 باستخدام طريقة إندار OLS. انظر:

- Alesina, A. & Weder, B. (1999), "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?", NBER Working Paper Series, No. 7108, Cambridge.

- Alshammari, M., et al. (2015), "Regulation, Trade Openness and FDI Inflows: Empirical Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 7, No. 12, Canadian Center of Science and Education, pp. 44- 56.

(15) كذلك هناك دراسات أخرى أكدت على التعارض في النتائج بين تجمعين من الدول يضم 97 دولة. الأول، يضم مجموعة من الدول ذات المستويات المرتفعة من الفساد، والثاني يضم مجموعة من الدول ذات المستويات المنخفضة من الفساد وفقاً لمؤشر CPI خلال الفترة (2000-2002). مثل دراسة (Caetano & Caleiro 2005) التي توصلت إلى وجود ارتباط سلبي معنوي بين الفساد والاستثمار في التجمع الأول، بينما في التجمع الثاني لم يثبت أي أثر معنوي للفساد على FDI. انظر:

- Caetano, J. & Caleiro, A. (2005), "Corruption and Foreign Direct Investment: What Kind of Relationship is there?", Document De Trabalho, No. 18, Universidade De Evora, Portugal.

(16) يعد عام 1995 هو بداية إصدار مؤشر CPI من جانب منظمة الشفافية الدولية، ولكن بدأت البيانات بالنسبة لمصر من عام 1996، كما لم تتوافر قيم المؤشر لعام 1997.

(17) بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر من إحصاءات البنك الدولي عبر الإنترنت، مؤشرات التنمية العالمية (WDI World Development Indicators)، متاحة على:

- www.worldbank.org

(18) أوضح تقرير لجنة الشفافية والنزاهة (2007) أن هناك عدد من المجالات الأكثر عرضه

للفساد في مصر من أهمها المدفوعات غير المبررة للحصول على الخدمات والتراخيص - وهي التي تسمى بشكل كبير للمؤشر العام-، والضرائب والجمارك، ورفع المخالفات بجميع أنواعها، وإدارة المرافق العامة، والتوظيف الحكومي والمشتريات الحكومية. انظر:
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2007)، «الفساد الإداري»، التقرير الأول، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص5.

(19) تم حساب متوسط مؤشر إدراك الفساد في مصر للفترة (2016-1996)، و تقسيم الدول إلى دول مرتفعة الفساد تتراوح بين (3.33-0) ومتوسطة الفساد (6.66-3.34) ومنخفضة الفساد (10-6.67) تقسيم من جانب الدراسة، إستناداً على ما قامت به منظمة الشفافية الدولية منذ عام 2010 بعمل خط للفساد بقيمة المؤشر يتراوح بين صفر وعشرة، بحيث يشير اللون الأحمر الغامق إلى فساد مرتفع للقطاع الحكومي والعام، بينما يشير اللون الأحمر الخفيف والبرتقالي إلى وضع أفضل للفساد في هذه الدول، وإنما مازال الفساد شائع في المؤسسات الحكومية والعاملين بها. ويشير اللون الأصفر إلى دول ينظر إليها على أنها شبة خالية من الفساد، ولكنها لا تعبر عن الوضع الأمثل، لأنه لا توجد دولة واحدة في العالم خالية تماماً من الفساد Corrupt-Free وفقاً للمؤشر، كما أن 68% من دول العالم عام 2015 تعاني من مشاكل خطيرة للفساد. لمزيد من التفصيل انظر:

- Transparency International (2015), "Corruption Perception Index", Available at: www.transparency.org

(20) على المستوى الإقليمي لمصر، نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة من الدول التي تتزايد فيها نسبة منح الشركات لهدايا ورشاوى ومدفوعات لتأمين العقود الحكومية وإستصدار التصاريح. كما أن 60% من الشركات في هذه المنطقة ترى أن الفساد عقبة أساسية أمام إنجاز الأعمال للمستثمرين. وقد أكد أيضاً تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP عام 2016 على أن الفساد من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية. انظر:

- World Bank (2014), "Drivers of Corruption: A Brief Review", Available at: www.worldbank.org

- United Nations Development Programme (UNDP) (2016), "Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality", Available at: www.undp.org

(21) بيانات مؤشر CPI متاحة بالنسبة لمعظم الدول العربية منذ عام 2003 فقط، خاصة دول الخليج العربي. وسوف يستبعد من التحليل بعض الدول العربية التي تعاني من حالة من عدم الاستقرار على المستوى السياسي (سوريا، اليمن، ليبيا، العراق).

(22) هناك سبعة عقبات أساسية أوضحتها تقييم البنك الدولي، هي الفساد وعدم الاستقرار السياسي وانخفاض العرض من العمالة الماهرة والمتعلمة «Skilled and Educated» ومعدلات الضريبة والمنافسة غير القانونية (القيود على المنافسة ومنافسة القطاع غير الرسمي) وحالة عدم التأكد بشأن الأطر والقواعد التنظيمية والسياسة الاقتصادية.

(23) يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الهامة ل FDI والتي تعبر عن حجم السوق، والتي استخدمت الدراسة معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GDP بديلاً عنه. و بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر من إحصاءات البنك الدولي عبر الإنترنت،

مؤشرات التنمية العالمية (WDI) (World Development Indicators)، متاحة على: www.worldbank.org

(24) حرص البنك الدولي عند تحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة على مراعاة استخدام عدد من المؤشرات الهامة للتعبير عن مناخ الاستثمار في الدول المختلفة، والتي من أهمها مؤشر التنافسية (GCI) ومؤشر إنجاز الأعمال (DB). انظر:

- World Bank (2016), "The Investment Climate", Issue Brief Series, Available at: www.worldbank.org

(25) مؤشر إنجاز الأعمال Index Business Doing الصادر عن مجموعة البنك الدولي ليوضح مدى سهولة أداء الأعمال في عدد كبير من الدول يصل لحوالي 190 دولة عام 2016، بحيث يعبر الترتيب الأعلى (قيمة رقمية منخفضة) عن وضع أفضل للدولة والعكس صحيح. ويغطي نقاط عديدة لممارسة الأعمال منها عدد الأيام المستغرقة لبدء الأعمال، و استصدار التصاريح والتراخيص، وتسجيل الملكية والحصول على الإئتمان ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود. انظر: www.doingbusiness.org

(26) لقد حرصت الدراسة على تضمين مجموعة من المتغيرات الحاكمة (متغيرات الضبط المعياري Control Variables) في النموذج بما يغطي العوامل المرتبطة بالسوق وعوامل الموارد وعوامل الكفاءة كمحددات هامة لقدرة الدولة على جذب تدفقات FDI، بحيث تم اختيار متغير يعبر عن كل مجموعة بقدر الإمكان.

(27) يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تعمل خارج حدود الدولة الأم للمستثمر (بتملك 10% أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة) للحصول على عائد دائم، بهدف تكوين علاقات اقتصادية طويلة الأجل تسمح بإمكانية التأثير على إدارة تلك المشروعات". لمزيد من التفصيل انظر:

- Alshammari, M, et al. (2015), "Regulation, Trade Openness and FDI Inflows: Empirical Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 7, No. 12, Canadian Center of Science and Education, pp. 44- 56.

(28) قامت مؤسسة Heritage بتعريف الحرية الاقتصادية على أنها عبارة عن "ضمان حريات الأفراد في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأى طريقة يفضلونها دون تدخل من جانب الدولة بفرض أى نوع من القيود على حركة العمل ورأس المال والسلع". وتؤدي المزيد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى المزيد من الرفاهية والنمو الاقتصادي، حيث يعكس مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بينه وبين العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. انظر: www.heritage.org

(29) يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ عام 1995، ويغطي 10 مجالات - تم زيادتهم إلى 12- تصنف في أربع محاور أساسية تمثل دعائم الحرية الاقتصادية هي: سيادة القانون (مثل حماية حقوق الملكية ونزاهة الحكومة)، وحجم الدولة (الاتفاق الحكومي والعبء الضريبي)، والكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال وحرية العمل والحرية النقدية)، والأسواق المفتوحة (حرية للتجارة وحرية الاستثمار وحرية التمويل)، ويشمل أكثر من 180 دولة. انظر: www.heritage.org

- (30) تم إستكمال بعض قيم السنوات الناقصة في سلسلة نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .
- (31) بيانات مؤشر إدراك الفساد متاحة على: www.transparency.org
- (32) بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية متاحة على: www.heritage.org
- (33) يعتمد تحليل التكامل المشترك Cointegration الذي تم تقديمه من جانب Engle & Granger (1987) على تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المفسرة والمتغير التابع في الأجل الطويل ، وذلك لأن سلاسل البيانات قد تكون غير مستقرة إذا تم اختبارها كل على حده ، ولكنها قد تكون مستقرة كجموعه ، بما يعنى وجود تكامل مشترك بينها ، ويعنى ذلك إمكانية تصحيح للخطأ أو الانحرافات في الأجل القصير بما يمكن من تحقيق التوازن في الأجل الطويل . وبالتالي يعتمد نموذج ARDL على تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM).
و يدمج منهج ARDL للتكامل المشترك بين نماذج الانحدار الذاتى Autoregressive Models ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Models .
- (34) تعد السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة (أى خالية من جذر الوحدة Unit Root) ، في حالة ثبات متوسط القيم ، والتباين عبر الزمن ، وكذلك ثبات التغيرات بين أى قيمتين لنفس المتغير . ويقوم اختبار (ADF) على فرض العدم القائل بعدم سكون السلسلة الزمنية للمتغير . انظر:
- Gujarati, D. (2003), Basic Econometrics, 4th Edition, McGraw-Hill, New York.
- (35) يقوم اختبار (KPSS) على فرض العدم القائل بسكون السلاسل الزمنية ، وبالتالي يتم قبول الفرض العدم عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أقل من الجدولية أو القيم الحرجة لها عند مستوى معنوية معين . انظر:
- Kwiatkowski, D., Phillips. P., Schmidt. P., & Shin, Y. (1992), "Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure We That Economic Time Series Have a Unit Root?, Journal of Econometrics, No. 54, North Holand, pp.159-178.
- (36) يمثل الفرض العدم لاختبار الحدود Bound Test وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية في الأجل الطويل . ويتم اتخاذ القرار بمدى وجود تكامل مشترك من عدمه بناء على مقارنة قيمة F المحسوبة مع الحد الأدنى للقيم الحرجة (I(0) إذا كانت سلاسل المتغيرات ساكنة في المستوى I(0) . كما تتم المقارنة مع الحد الأعلى للقيم الحرجة إذا كانت سلاسل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1). وفي الدراسة الحالية تمت المقارنة مع كل من الحد الأعلى والأدنى وأكدت النتائج بشكل حاسم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، حيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الجدولية للحد الأعلى .
- (37) جاءت قيمة P-Value في كافة الاختبارات التشخيصية أكبر من 0.05 في النماذج الثلاثة ، بما يعنى عدم إمكانية رفض الفرض العدم الذي يتضمن عدم وجود المشكلة ، وخلق النماذج القياسية منها . ولكن لتوصيف النموذج الأول بشكل أكثر دقة كما أوضحت نتيجة اختبار Ramsey R - set تم إضافة متغيرات حاكمة إضافية مثل الحرية الاقتصادية في النموذج الثاني ورأس المال البشرى في النموذج الثالث . وبالتالي سوف يتم الاعتماد في تحليل النتائج على النموذجين الثاني والثالث بشكل أساسى ، ولا يوجد أى تعارض في النتائج بين النماذج المختلفة .

(38) توضح بيانات صافي تدفقات FDI الداخل إلى مصر من الدول المختلفة (وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري) أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول تدفقاً إلى الاستثمار في مصر - يليها الدول العربية - خاصة في فترة الدراسة ، وهي دول تنتم بمستويات منخفضة من الفساد لا تتشابه مع مستوى الفساد في مصر ، بما قد يزيد من الأثر السلبي للفساد على FDI . البيانات متاحة على:

- www.cbe.org.eg

(39) انظر بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية، متاحة على: www.heritage.org
 (40) تم إجراء النموذج الثالث مرة أخرى ، ولكن باستخدام متغير مختلف ليعبر عن رأس المال البشري يتمثل في نسبة الخريجين من التعليم العالي إلى إجمالي السكان ، وجاء أثر الفساد أيضاً سلبي ومعنوي على FDI ، بحيث بلغ التأثير حوالي 3.2 في الأجل القصير ، كما بلغ 5.9 في الأجل الطويل ، وذلك عند مستوى معنوية 1% ، الأمر الذي يوضح قوة العلاقة في ظل المتغيرات الحاكمة المختلفة ويؤكد على النتائج في الثلاثة نماذج السابقة . وتم الاعتماد في إجراء هذا النموذج على بيانات أعداد الخريجين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . انظر:
 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، «الكتاب الإحصائي السنوي» ، أعداد مختلفة، متاحة على:

-www.capmas.gov.eg

(41) تعاني مصر من تدنى مستوى التعليم والتدريب لديها ، حيث تحتل المرتبة 112 في مجال التعليم العالي والتدريب ، والمرتبة 135 في مجال كفاءة سوق العمل ، وذلك من بين 138 دولة وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2016-2017 . انظر:

- World Economic Forum (2017), "The Global Competitiveness Report 2016-2017", Available at: www.weforum.org

(42) لقد أظهرت نتائج الدراسات تعارض فيما يتعلق بأثر العنصر البشري على تدفقات FDI ، فالبعض وجد أنه محدد هام ولكن أهميته تتزايد عبر الزمن ، والبعض وجد أثر غير معنوي . انظر:

- Castro, C. & Nunes, P. (2013), "Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment?", *Revista de Ciencia Politica*, Vol. 51, No. 1, pp. 61-83. p.69.

(43) لقد صدقت مصر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عام 2004 ، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2005 ، كما قامت بتشكيل وتحديد اختصاصات لجنة الشفافية والنزاهة بصور قرار وزير التنمية الإدارية رقم 86 لسنة 2007 ، وتعتبر لجنة دائمة بوزارة التنمية الإدارية تختص بدراسة آليات دعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدة الجهاز الإداري للدولة والقطاعات الحكومية والعامة ، ومتابعة التزامات مصر الدولية في هذا الشأن . انظر:
 - وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2008) ، "الفساد الإداري" ، التقرير الثاني، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة، ص 7-8 .

المراجع العربية

- اللجنة التنسيقية الفرعية لمكافحة الفساد (2014)، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018"، جمهورية مصر العربية، متاحة على: www.aca.org.eg
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2007)، "الفساد الإداري"، التقرير الأول، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة.
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية (2008)، "الفساد الإداري"، التقرير الثاني، لجنة الشفافية والنزاهة، القاهرة.

المراجع الانجليزية

- Aidt, T. (2003), "Economic Analysis of Corruption: A survey", The Economic Journal, No. 113, Royal Economic Society, Blackwell Publishing, pp.632- 652.
- Alesina, A. & Weder, B. (1999), "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?", NBER Working Paper, No. 7108, National Bureau of Economic Research, Cambridge.
- Aljazaerli, M., A., et al. (2016), "Corruption and Stock Market Development: New Evidence from GCC Countries", Verslas Teorija ir Praktika/Business: Theory and Practice, Vol.17, No. 2, VGTU Press, pp.117-127.
- AL-Sadig, A. (2009), "The Effects of Corruption on FDI Inflows", Cato Journal, Vol.29, No. 2, Cato Institute, pp.267- 294.
- Alshammari, M, et al. (2015), "Regulation, Trade Openness and FDI Inflows: Empirical Study", International Journal of Economics and Finance, Vol. 7, No. 12, Canadian Center of Science and Education, pp. 44- 56.
- Anyanwu, J. (2011), "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980- 2007", Working Paper, No. 136, African Development Bank Group.
- Baklouti, N. & Boujelbne, Y. (2014), "Impact of Institutional Quality on the Attractiveness of Foreign Direct Investment", Journal of Behavioral Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, Vol. 2, No. 4, pp. 89-93.
- Baliamoune, M. & Ndikumana, L. (2008), "Corruption and Growth: Exploring the Investment Channel", Paper Presented at the African Economic Conference, African Development Bank and the United Nations Economic Commission for Africa, Addis Ababa.

ba, Ethiopia, 15-17 November.

Barassi, M. & Zhou, Y. (2012), "The Effect of Corruption on FDI: a Parametric and Non-Parametric analysis", *European Journal of Political Economy*, No. 3, pp.302-312.

Bayar, Y. & Alakbarov, N. (2016), "Corruption and Foreign Direct Investment Inflows in Emerging Market Economies", *Ecoforum*, Vol. 5, No. 2, PP.303-308.

Belgibayeva, A. & Plekhanov, A. (2015), "Does Corruption Matter for Sources of Foreign Direct Investment", Working Paper, No. 176, European Bank for Reconstruction and Development.

Bureau of Economic and Business Affairs (2015, 2016), "Egypt: Investment Climate Statement", Report, U.S Department of States, Available at: www.state.gov

Caetano, J. & Caleiro, A. (2005), "Corruption and Foreign Direct Investment: What Kind of Relationship is there?", Document De Trabalho, No. 18, Universidade De Evora, Portugal.

Castro, C. & Nunes, P. (2013), "Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment?", *Revista de Ciencia Politica*, Vol. 51, No. 1, pp. 61-83.

Chande, K. (2014), "Africa Rising: Corruption & Foreign Direct Investment Inflows", CMC Senior Theses, Paper 1023, Claremont Colleges, Available at: www.scholarship.claremont.edu

Cuervo-Cazurra, A. (2008), "Better the Devil you Don't Know: Types of Corruption and FDI in Transition Economies", *Journal of International Management*, Vol. 14, No. 1, pp.12-27.

Delios, A. et al. (2005), "Corruption and FDI: Japanese FDI Inflows into the EU, 1996-2002", in *Corporate and Institutional Transparency for Economic Growth in Europe*, Lars Pxelheim (editor), Elsevier, Oxford.

Driffield, N., et.al. (2010), "Bridging the Gap? Corruption, Knowledge and Foreign Ownership", Working Paper, No. 10, Department of Economics and Finance, Brunel University, West London.

Dunning, J., H. (1988), "The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions", *Journal of International Business Studies*, spring.

----- (2001), "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future", *Journal of the Economics of Business*, Vol. 8, No., 2, pp.173-190.

Egger, p. & Winner, H. (2005), "Evidence on Corruption as an Incentive for Foreign Direct Investment", *European Journal of Political Economy*, Vol. 21, Issue 4, pp. 932-952.

----- (2006), "How Corruption Influences Foreign Direct Invest-

ment: A Panel Data Study”, *Economic Development and Culture Change*, Vol. 54, No. 2, pp. 459-486.

Engle, R., F. & Granger, C. W.J. (1987), “Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing”, *Econometrica*, Vol. 55, No. 2, pp.251-276.

Ertimi, B., E. & Saeh, M., A. (2013), “The Impact of Corruption on Some Aspects of the Economy”, *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 5, No.8, Canadian Center of Science and Education, pp. 1-8.

Ferreira, M., P., et al. (2013), “How Corruption Matters on FDI Flows: Home and Host Country Effects”, *Encontro da ANPAD*, Available at: www.anpad.org.br

Francisco, M. & Pontara, N. (2007), “Does Corruption Impact on Firms’ Ability to Conduct Business in Mauritania?: Evidence from Investment Climate Survey Data”, *Policy Research Working Paper*, No. 4439, World Bank.

Gujarati, D. (2003), *Basic Econometrics*, 4th Edition, McGraw-Hill, New York.

Habib, M. & Zurawicki, L. (2002), “Corruption and Foreign Direct Investment”, *Journal of International Business Studies*, Vol. 2, No. 33, pp. 291-307.

Hawthorne, O. (2013), “Transparency International’s Corruption Perceptions Index: “Best Flawed” Measure on Corruption?” Paper is submitted to the Third Conference on Transparency Research, Paris, 24-26 October.

Hines, J. (1995), *Forbidden Payment: Bribery and American Business after 1977*”, NBER Working Paper, No. 5266, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Ho Hsu, Y. (2006), “Is Corruption a Grabbing Hand? A Panel Data Study of FDI”, *Graduate Institute of Political Economy*, National Cheng Kung University, Taiwan, Available at: ir.lib.ncku.edu.tw

Kraay, A. & Murrel, P. (2013), “Misunderestimating Corruption”, *Policy Research Working Paper*, No. 6488, World Bank.

Kwiatkowski, D., Phillips, P., Schmidt, P., & Shin, Y. (1992), “Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root: How Sure We That Economic Time Series Have a Unit Root?”, *Journal of Econometrics*, No. 54, North Holland, pp.159-178.

Laabas, B. & Abdlmoulah, W. (2009), “Determinants of Arab Intra-regional Foreign Direct Investments”, *Working Paper*, No. 0905, Arab Planning Institute, Kuwait.

Marandei, C., A. (2013), “Corruption and Foreign Direct Investment: Evidence from Central Eastern European States”, *CES Working Papers*, Vol. v, Issue 3, pp.311-322, Romania, Available at: www.ceswp.uaic.ro

Mauro, P. (1995), “Corruption and Growth”, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol.

110, No. 3, pp.681-712.

----- (1996), "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure", IMF Working Paper, No. 98, International Monetary Fund.

Okada, K. & Samreth, S. (2010), "How Does Corruption Influence the Effect of Foreign Direct Investment on Economic Growth", MPRA Paper, No. 27572, pp. 1-21. Available at: www.Mpra.ub.uni-muenchende/27572/

Okeahalam, C., C. & Bah, I. (1998), "Perceived Corruption and Investment in Sub-Saharan Africa", South Africa Journal of Economics, No. 67, pp. 176-186.

- Pal, S. (2014), "On Corruption and Cross-Border Investment: New Evidence from New Europe", Available at: www.researchgate.net

Pesaran, M., H., Shin, Y., & Smith, R., J. (2001), "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, pp.289-326.

Quazi, R., M. (2007), "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia", Journal of the Asia Pacific Economy, Available at: www.researchgate.net

Shleifer, A. & Vishny, R. (1993), "Corruption", NBER Working Paper, No. 4372, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Smarzynska, B. & Wei, S. (2000), "Corruption and Composition of Foreign Direct Investment: Firm-Level Evidence", NBER Working Paper, No. 7969, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

Springis, M. (2012), "The Impact of Host Country Corruption on Inward FDI", Chinese Business Review, Vol. 11, No. 1, pp.144-152.

Subasat, T. & Bellos, S. (2013a), "Corruption and Foreign Direct Investment in Latin America: A panel Gravity Model Approach", Journal of Management and Sustainability, Vol. 3, No. 4, Canadian Center of Science and Education, pp.151-156.

----- (2013b), "Governance and Foreign Direct Investment in Latin America: A Panel Gravity Model Application", Latin America Journal of Economics, Vol. 50, No. 1, pp. 107-131.p.108

Teskoz, S., U., (2006), "Corruption and Foreign Direct Investment: An Empirical Analysis", PhD dissertation, Munich Graduate School of Economics, Available at: www.cite-seerx.psu.edu.

Tosun, M., U. et al. (2014), "The Relationship between Corruption and Foreign Direct Investment Inflows in Turkey: An Empirical Examination", Transylvanian Review of Administrative Science, No. 42 E/2014, pp.247-257.

Transparency International (2015), "Corruption Perception Index", Available at: www.

transparency.org

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1996), "World Investment Report: Investment, Trade and International Policy Arrangements", United Nations.

----- (1998), "World Investment Report: Trends and Determinants", United Nations.

United Nations Development Programme (UNDP) (2016), "Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality", Available at: www.undp.org

Walsh, J. & Jiangyan Yu (2010), "Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach", IMF Working Paper, International Monetary Fund.

Wei, S. (1997), "Why Is Corruption So Much More Taxing than Tax? Arbitrariness Kills", NBER Working Paper, No. 6255, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

----- (2000a), "Local Corruption and Global Capital Flows", Brooking Papers on Economic Activity, No. 2, pp.303-354.

----- (2000b), "How Taxing Is Corruption on International Investors?", The Review of Economics and Statistics, Vol.82, No. 1, pp.1-11.

World Bank (1998), "Corruption and Development", PREM Notes, No. 4, Available at: www.worldbank.org

----- (2009), "Egypt Investment Climate Assessment 2009: Accelerating Private Enterprise-Led Growth- Policy Brief", Available at: www.worldbank.org

----- (2014), "Drivers of Corruption: A Brief Review", Available at: www.worldbank.org

----- (2016), "The Investment Climate", Issue Brief Series, Available at: www.worldbank.org

----- (2017), "Governance and the Law", World Development Report 2017, Available at: www.worldbank.org

-----, "Helping Countries to Combat Corruption: The Role of World Bank": Available at: www.worldbank.org

World Economic Forum (2017), "The Global Competitiveness Report 2016-2017", Available at: www.weforum.org

www.capmas.gov.eg

www.cbe.org.eg

www.doingbusiness.org

www.gafi.gov.eg

www.govindicators.org

www.heritage.org

www.transparency.org

www.worldbank.org

Zurawicki, L. & Habib, M. (2010), "Corruption and Foreign Direct Investment: What Have We Learned?", International Business & Economics Research Journal, Vol. 9, No. 7, pp. 1-10.

ملحق الدراسة

جدول رقم (1): نتائج اختبار (ADF) لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	المحسوبة	مستوى معنوية 1%	مستوى معنوية 5%	مستوى معنوية 10%
FDI	-2.685468***	-3.831511	-3.029970	-2.655194
Δ COR	-5.570769*	-3.886751	-3.052169	-2.666593
GDPPCG	-3.805919**	-3.920350	-3.065585	-2.673459
OPEN	-2.635812***	-3.886751	-3.052169	-2.666593
Δ IS	-1.683278***	-2.692358	-1.960171	-1.607051
INF	-3.943387**	-4.498307	-3.658446	-3.268973
EF	-4.074721*	-3.788030	-3.012363	-2.646119
HC	-2.901745***	-3.808546	-3.020686	-2.650413

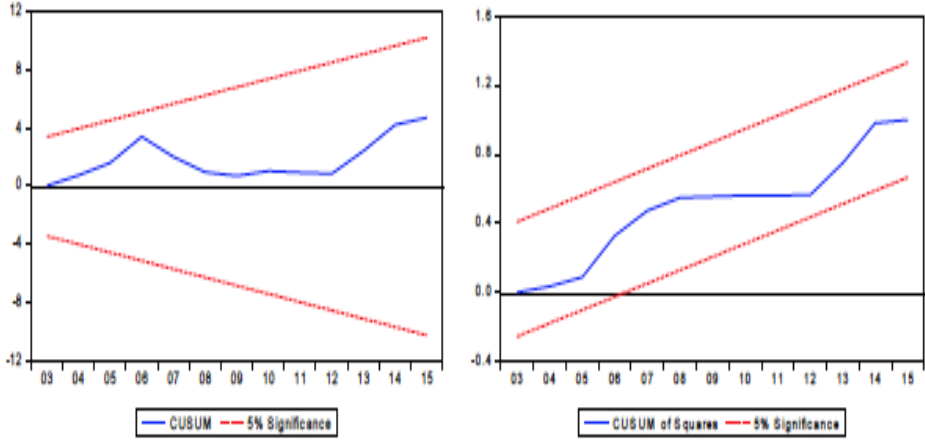
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات الواردة بالدراسة، باستخدام برنامج E-views. * معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

جدول رقم (2): نتائج اختبار (KPSS) لسكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	احصاء الاختبار .LM- Stat (حد ثابت) المستوى	احصاء الاختبار .LM- Stat (حد ثابت و اتجاه زمني) المستوى
FDI	***0.141436	***0.113840
COR	***0.134508	***0.105553
GDPPCG	***0.190841	***0.087904
OPEN	***0.122571	**0.121614
IS	*0.576287	**0.136705
INF	***0.295488	***0.102687
EF	**0.402203	***0.096287
HC	*0.481202	*0.164665
القيم الحرجة	(1%) 0.739000	(1%) 0.216000
	(5%) 0.463000	(5%) 0.146000
	(10%) 0.347000	(10%) 0.119000

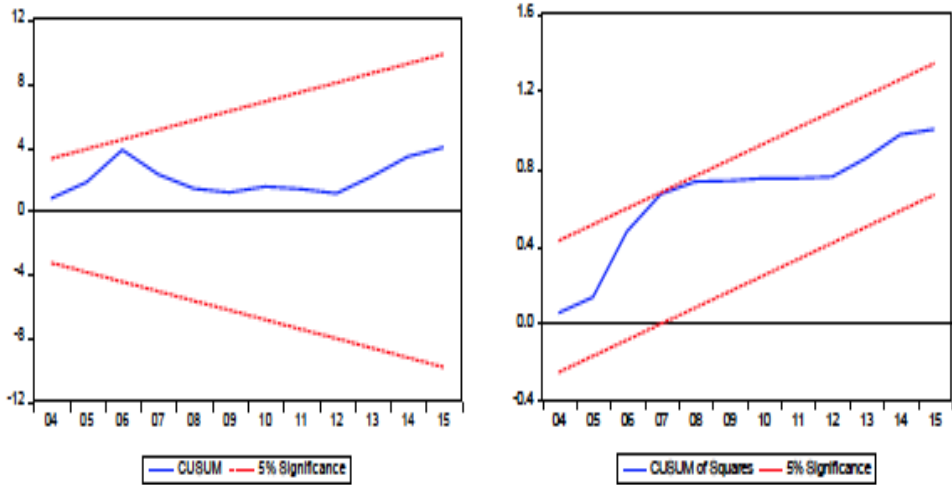
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات الواردة بالدراسة، باستخدام برنامج E-views.
* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

شكل رقم (1): الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ في النموذج الأول.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج النموذج الأول، باستخدام برنامج 9 E-views.

شكل رقم (2): الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ في النموذج الثاني.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج النموذج الثاني، باستخدام برنامج 9 E-views.

شكل رقم (3): الأشكال البيانية لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ في النموذج الثالث.

